البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير

د. أحمد علي كنعان

قسم المناهج وأصول التدريس

كلية التربية ـ جامعة دمشق

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وتكونت عينة الدراسة من 254 عضو هيئة تدريس، ممن درّسوا في الفصل الثاني للعام الجامعي 1999/1998، ذكوراً وإناثاً، ومتفرغين تفرعاً كاملاً للعمل في الجامعة، وتكونت أداة الدراسة من قسمين، شمل القسم الأول المعلومات العامة، وشمل القسم الثاني أسئلة الاستبانة المتضمنة واقع البحث العلمي، وأهدافه، ومعوقاته وسبل تطويره، ومقترحات للنهوض به، وقدتمّ استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وقيم كاي مربع، واستخدام تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA). وإجراء موازنة إحصائية مع دراسات مشابهة سابقة.

بينت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق هي: زيادة التعمق في مجال التخصص، وزيادة في التحصيل المعرفي والعلمي، والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي في القطر، كما بينت النتائج أن أهم معوقات البحث العلمي هي: قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحوث، كما بينت النتائج أيضاً أن أهم سبل تطوير البحث العلمي هي: توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، وتوفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث، وتوفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات. كذلك بينت نتائج الدراسة بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفق جنسهم، وكلياتهم، وصفاتهم العلمية، وخبراتهم التدريسية والبلدان التي تخرجوا فيها، وانتهت الدراسة إلى مقارنة نتائج الدراسة الحالية ببعض الدراسات السابقة، وقد شملت الأهداف

والمعوقات وسبل تطوير البحث العلمي، وتقديم مقترحات للنهوض بالبحث العلمي على مستوى الكلية والجامعة والقطر والوطن العربي والعالم، وعدداً من التوصيات، كان من بينها إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي على المستوين القطري والعربي، وتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، والمكافآت المادية للباحثين، وإنشاء مراكز بحثية في الجامعات وربطها بشبكات الاتصالات الإلكترونية العالمية، وتبادل الخبرات فيما بينها، وتعزيز التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من البحث العلمي، وتشجيع البحوث المشتركة بين أعضاء الهيئة التدريسية.

أولاً: الدراسة النظرية:

آ ـ مشكلة البحث:

1ـ مشكلة البحث وأهميته ومسوغاته:

لم يعد البحث العلمي ترفاً مقتصراً على بعض الأمم المتقدمة، ولكنه أصبح ضرورة تحتاج إليه البلاد النامية كما تحتاج إليه البلاد المتقدمة بل وأكثر منها (عاقل، 1997، 22). لما له من دور رئيس في تحديث المجتمعات وحل المشكلات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها وتطويرها.

والبحث العلمي هو كل عمل ممنهج يهدف إلى إنتاج معارف جديدة أو تطوير معارف قائمة ترتبط بفهم الإنسان للظواهر المحيطة به والسيطرة على الطبيعة، وهو عمل منتج لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى أموال كثيرة وتجهيزات عصرية متطورة، فكلنا يعرف التسابق السريع في تحديث أدوات القياس وطرائقه يوماً بعد آخر، ولهذا فلابد من تحديث الآليات التي تحكم مسيرة البحث العلمي وعصرنتها، ولابد من قوانين مناسبة بعيدة عن الروتين، وربط البحث العلمي بحاجات المجتمع، وتسخيره لتنفيذ خطط التنمية، وهذا يتطلب هيئة عليا واحدة مرجعية للتنسيق بين المؤسسات المختلفة العلمية منها والإنتاجية، وتعمل على توجيه البحث العلمي نحو خدمة الوطن والمجتمع. (فلوح، 2000، 9).

ومن المعلوم أن للجامعات دوراً كبيراً في عمليات إجراء البحوث وتنفيذها، ولذلك فهي بطبيعة الأدوار الموكولة إليها يمكن اعتبارها مراكز للبحوث ولتكوين الباحثين المدربين، ولكن لسوء الحظ فإن ما تقدمه معظم الجامعات العربية لا يتعدى تدريس عدد محدود من المقررات المتصلة بمهارات البحث، وخاصة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى. من هنا يمكن القول: إنَّ الجامعات في وضعها الحالي لا يمكنها أن تقوم بدور فاعل في مجال تدريب الباحثين وإكسابهم المهارات المطلوبة، الأمر الذي يجعل هذه المهمة مرتبطة بمراكز البحوث المتخصصة الملحقة بالدوائر والمؤسسات الرسمية.

وحتى يتم الانتفاع من خبرات أعضاء هيئة التدريس الجامعيين الانتفاع الصحيح، فإنه يحسن ربطهم بمراكز البحوث بصفة مستشارين أو مدرسين وخاصة في مجال التخطيط للبحوث وتنفيذها. فإذا ما ربط أساتذة الجامعات بمراكز البحوث، فإن مثل هذه المراكز تصبح أكثر قدرة على إنجاز عمليات تكوين الباحثين وتدريبهم التدريب الأمثل، لما في ذلك من تكامل بناء بين الجانبين، ومع أنه في مثل هذه الحالة يمكن أن يتولى أساتذة الجامعات إعطاء المحاضرات النظرية التي تخص المعرفة البحثية ومهارات البحث

المختلفة، إلا أن بعضهم قد يوكل إليه أيضاً الإشراف، ولو بشكل جزئي، على تنفيذ البحوث التي يقوم المتدربون بتنفيذها وإنجازها.

من هنا كانت عملية التكامل بين أدوار مراكز البحوث وأدوار أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أمراً مرغوباً فيه يجب العمل على تشجيعه بكل الوسائل المتاحة. هذا ولا يخفى أن إشراك أعضاء هيئة التدريس في الإشراف على برامج التدريب التي تقوم بها مراكز البحوث يمكن أن يسهل عمليات اشتقاق المعايير والمحكات التي قد تلزم في الحكم على أهلية المتدربين وعلى سوية البحوث التي ينجزونها. فأستاذ الجامعة بطبيعة تكوينه العلمي والبحثي من المفروض أن يمتلك المعرفة التي تلزم لاشتقاق تلك المعايير والمحكات. كما أنه أيضاً مؤهل لبناء الاختبارات والمقاييس التي تلزم للكشف عن مدى تحصيل المتدربين للمهارات الأساسية في التخطيط للبحوث وتنفيذها (عدس، 2000، 32-34).

ونظراً لأهمية البحث العلمي، وخاصة بعد الانطلاقة الفعلية للبحث العلمي في القطر العربي السوري التي ترافقت مع الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس حافظ الأسد في الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب المنعقد بتاريخ 1994/9/10، وربما جاء فيها: «إذا لم نمسك بناصية البحث العلمي ونسبر أغواره فلن نملك ناصية التقدم الذي ننشد، وقد لا نحافظ على منجزاتنا التي حققناها بعرق شعبنا وتضحياته، وعلى هذا يجب أن يكون البحث العلمي في طليعة الأولويات»، وانطلاقاً من الدور الذي تؤديه الجامعات في ميدان البحث العلمي وتذليل صعوباته دوره وتطويره وتفعيلها لما تحتويه من أعضاء هيئة تدريسية تنوعت مشاربهم العلمية، وتعددت اهتماماتهم وتشعبت اختصاصاتهم، فقد قام الباحث الذي يعمل عضو هيئة تدريسية فيها بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة واقع البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وتحديد معوقاته، وبيان سبل تطويره وتفعيله لتحقيق أهدافه المنشودة.

2- أهداف البحث:

يهدف البحث **أولاً** إلى تعرف أهداف إجراء البحوث العلمية وعوائق إجرائها وسبل تطويرها كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، كما يهدف ثانياً إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق تعزى إلى الجنس، والكلية، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وبلد التخرج.في مجالات أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره.

3- أسئلة البحث:

ولتحقيق أهداف البحث تمّ صوغ أسئلته وفق المجالات الثلاثة (الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير) على النحو الآتي:

1- في المجال الأول (أهداف البحث العلمي):

1- ما أهداف إجراء البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، والكلية، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وبلد التخرج)؟

2- في المجال الثاني (معوقات البحث العلمي):

1- ما معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، والكلية، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وبلد التخرج).

3- في المجال الثالث (سبل تطوير البحث العلمي):

1- ما سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، والكلية، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة وبلد التخرج)؟

4- حدود البحث:

أ - الحدود الموضوعية : تضمن البحث دراستين، الأولى دراسة نظرية شملت مشكلة البحث وواقع البحث العلمي وأهدافه ومعوقاته وسبل تطويره على المستويين القومي

والمحلي، والثانية دراسة ميدانية تحدثت عن منهجية البحث وأدواته ومعالجاته الإحصائية وتحليل نتائجه.

ب ـ الحدود الزمانية : طبقت استبانة البحث على أعضاء الهيئة التدريسية القائمين على رأس عملهم في جامعة دمشق في الفصل الثاني للعام الدراسي 1999/1998 .

ج ـ الحدود المكانية : اقتصر البحث على أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة دمشق وأقسامها وفق لجانها البحثية الخمس الآتية : الأساسية ، والزراعية ، والإنسانية، والطبية ، والهندسية

5ـ محددات البحث :

واجه البحث صعوبات جَمَّة منها :

أ ـ اتساع رقعة أعضاء الهيئة التدريسية الموزعين على كليات جامعة دمشق وأقسامها جميعاً .

ب ـ صعوبة الالتقاء بأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية الواحدة لاختلاف برامجهم التدريسية التي تبدأ عادة في جامعة دمشق من الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي الساعة الثامنة مساءً .

ج ـ عدم استجابة أفراد العينة مباشرة، وتأخر الكثيرين ، بل وتمنع بعضهم من الاستجابة أحياناً ، مما حدا بالباحث للاتصال بالعديد منهم أكثر من مرة، وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن نسبة الاستجابة لم تتجاوز 50% بكثير.

د ـ غياب فريق البحث في الجامعة، وعدم التمويل المالي للبحث مما يلقي العبء كله مادياً ومعنوياً على الباحث نفسه.

6ـ مصطلحات البحث:

البحث هو عملية منظمة للتوصل إلى حلول المشكلات، أو إجابات عن تساؤلات، تستخدم فيه أساليب في الاستقصاء والملاحظة مقبولة ومتعارف عليها بين الباحثين في مجال معين، ويمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة (كيلاني، 1994، 13).

وعلى الرغم من تعدد التعريفات يمكننا القول إن **البحث العلمي** هو: «استقصاء منهجي منظم يهدف إلى اكتشاف الظاهرات التي تساعد في الوصول إلى الحقائق والتحقق من صحتها وفق معايير موضوعية معدّة لذلك».

وفي بحثنا، يتطلع إلى معرفة الجهود المبذولة في ميدان البحث العلمي ويسعى إلى تطويرها على المستوى الجامعي والعربي بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

جامعة دمشق: هي الجامعة الأولى في سورية ،وتضم الاختصاصات الجامعية كلها، وتقسم كلياتها من حيث البحث العلمي إلى خمس لجان علمية هي:

1- اللجنة الدائمة للبحث العلمي في العلوم الأساسية، ومجال عملها كلية العلوم.

2- اللجنة الدائمة للبحث العلمي في العلوم الزراعية، ومجال عملها كلية الزراعة.

3- اللجنة الدائمة للبحث العلمي في الآداب والعلوم الإنسانية والاقتصادية، ومجال عملها كلية الآداب وكلية التربية وكلية الاقتصاد وكلية الحقوق وكلية الشريعة.

4- اللجنة الدائمة للبحث العلمي في العلوم الطبية، ومجال عملها كلية الطب البشري، وكلية طب الأسنان، وكلية الصيدلة.

5- اللجنة الدائمة للبحث العلمي في العلوم الهندسية، ومجال عملها كليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية والمدنية والفنون الجميلة.

ب - واقع البحث العلمي:

من أجل معرفة واقع البحث العلمي في جامعة دمشق لابد لنا من إطلالة سريعة على هذا الواقع في الوطن العربي عموماً وفي سورية على وجه الخصوص على النحو الآتي :

أ - واقع البحث العلمي في الوطن العربي:

لمعرفة واقع البحث العلمي في الوطن العربي لابد لنا من الوقوف وبإيجاز شديد عند نظرة العالم للبحث العلمي، إذ أصبح يحتل في الدول الصناعية المتطورة المرتبة الأولى في الأوليات بالتخطيط، ولم يعد مقتصراً على ميدان معين كالتربية والتعليم مثلاً، وإنما شمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغير ذلك، ويتبين لنا من خلال إلقاء نظرة متخصصة أن نسبة ما صرف على البحث والتطوير في بعض الدول العالمية يفوق بكثير جداً ما صرف في البلاد العربية إذ تراوحت في اليابان بين 3 و5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت النسبة 2.8% في الولايات المتحدة الأمريكية، و2.1% في أوروبا. باستثناء ألمانيا التي بلغت 2.8% ووصلت إلى 1.8% في ما يسمى بإسرائيل، في حين بلغت هذه النسبة أقل من 1.2% في سبع دول عربية مجتمعة هي مصر والأردن والمغرب والسعودية وسورية والعراق والإمارات. وبترجمة هذه النسب إلى أرقام نجد أن مجموع ما أنفقته هذه الدول العربية السبع على البحث والتطوير خلال عام 1992 كان (325) مليون دولار فقط، ومجموع ما أنفقته الدول العربية جميعها (547.6) مليون دولار، في حين أنفقت إسرائيل على هذا الغرض (650) مليون دولار، كان نصيب جامعتين فيها (330) مليون دولار. (اليونسكو، 1992، 3-20). ومما هو جدير بالذكر أن ميزانيات البحث العلمي لبعض الدول المتطورة وفق إحصائية 1994 من الناتج القومي قد وصلت في الولايات المتحدة إلى 2.9% من ميزانيتها البالغة (6500) مليار دولار وفي اليابان 2.8% وفي بريطانيا 2.7% وفي فرنسا 2.3% وفي ألمانيا 2.9%. وهذا يعني بوضوح محدودية الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في الدول العربية، إذ إنها لا تتجاوز في معظمها 0.37% من ناتجها الإجمالي، في حين تجاوزت هذه النسبة أكثر من 2% في البلدان المتقدمة، أي أن حصة الفرد العربي لم تتجاوز دولارين

في العام من الإنفاق على البحث والتطوير، كما لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية 1.4 للعرب مقابل 26.6 للأوروبيين (ريشه، 12،2000).

وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير قيمته 1% من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثراً ذا شأن في قطاعات المجتمع المختلفة، وما دون هذا المستوى فيمكن اعتباره اتفاقاً غير منتج. وإذا أنعمنا النظر في نسبة الإنفاق المتدني في وطننا العربي، في ضوء المعيار العالمي (1% من الناتج المحلي الإجمالي) والذي تخطته بخمسة أضعاف بعض الأقطار في الدول المتقدمة والنمور الآسيوية الصاعدة، نشعر بانخفاض وتدنٍ، بل وعدم جدوى ما يصرف على تمويل البحث العلمي العربي، ونلاحظ أن نسب الإنفاق في الأقطار العربية هي أقل النسب إذا ما قورنت بنسبة الإنفاق في دول العالم الأخرى كنسبة من الناتج المحلي، فمثلاً نجد أن النسب متواضعة تماماً أمام الصين والهند، أما مع إسرائيل التي تمثل نموذج التحدي العلمي التكنولوجي ضد العرب، فقد تجاوزت فيها النسبة إلى 1.9% وهي مماثلة تماماً للنسب التي حققها الاتحاد الأوروبي (غنيمة، 2000، 29).

وبشكل عام فإن الإنفاق على البحث العلمي يعد أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب، ومعرفة مدى اهتمام وتقدير حكوماتهم لتدعيم مسيرة العلم والتقدم التكنولوجي من جانب، والارتقاء بمجالات التنمية وتحقيق رفاهية شعوبهم من جانب آخر. وبتتبع الإحصاءات الواردة في تقارير اليونسكو (مابين 1992-1996) يمكننا إجراء التحليلات المقارنة الآتية في الجدول الآتي رقم (1) (غنيمة، 2000، 29-30).

جدول رقم (1): يوضح جوانب مختلفة للتحليل المقارن لنسب الإنفاق على البحث العلمي العربي خلال الفترة من 1992-1996

الدولة السنة	الناتج المحلي الإجمالي		الإنفاق للفرد الواحد بالدولار الأمريكي		الإنفاق على البحث العلمي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	1992	1996	1992	1996	1992	1996
الكويت	21.8	27.6	28.0	39.5	0.22	0.24
مصر	41.8	63.4	2.6	3.7	0.34	0.36
الأردن	4.8	6.7	4.0	4.7	0.28	0.31
السعودية	120.9	129.2	8.0	10.6	0.11	0.15
سورية	12.6	15.1	1.1	1.7	0.11	0.16
اليمن	0.4	4.6	0.4	0.7	0.05	0.22
إسرائيل	58.3	93.3	275.0	385.0	2.4	2.5

اليابان	3713.0	5184.0	595.0	601.0	3.0	2.84
أمريكا	6020.0	7161.1	631.0	681.0	(*)2.10	*2.10

ومن هنا يمكن القول: إننا في الوطن العربي، وعلى مختلف الأصعدة ومختلف الميادين، بحاجة إلى مؤسسات بحث فاعلة يركن إليها في تطوير نظم حياتنا وأنماطها، ويستفاد منها في تطوير أساليبنا في العمل والإنتاج، ويسترشد بها في عمليات التقويم والتخطيط والإعمار

ب ـ واقع البحث العلمي في سورية:

يمكننا القول: إن البحث العلمي في سورية لم يشهد انطلاقة حقيقية في مختلف المؤسسات إلا بعد الكلمة التوجيهية التي ألقاها السيد رئيس الجمهورية العربية السورية حافظ الأسد في افتتاح الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب بتاريخ 1994/9/10؛ إذ بادرت الجهات المعنية من جامعات ووزارات ومؤسسات علمية ونقابات مهنية ومنظمات شعبية إلى وضع خططها للبحث العلمي، ونحن نورد هنا على سبيل المثال لا الحصر جهود وزارة التعليم العالي عموماً وجامعة دمشق على وجه الخصوص في هذا المضمار على النحو الآتي:

وزارة التعليم العالي: كان لها دور هام وفعال في تفعيل البحث العلمي ومؤسساته، ويتجلى ذلك من خلال الآتي:

ـ المجلس الأعلى للعلوم الذي يعود تاريخ إنشائه لعام 1958، ويعد إنشاؤه نواة بداية تنظيم البحث العلمي في الجمهورية العربية السورية، وقد طرأت عليه تعديلات كثيرة وارتبط أخيراً بوزارة التعليم العالي، وأصبح المجلس هيئة مستقلة يرأسه وزير التعليم العالي. ويتألف من عدد الشعب العلمية، ويتكون من ممثلي الوزارات والجامعات وبعض الشخصيات العلمية والثقافية، كما أصبح يسمى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وقد أخذ ينظم أسابيع العلم، ويشرف على ندوات البحث العلمي التي كانت آخرها «ندوة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» المنعقدة في 5-1999/12/6.

مجلس التعليم العالي: يتبع وزارة التعليم العالي وتم إحداثه بموجب قانون تنظيم الجامعات رقم (1) تاريخ 1975/1/31 ويضم ممثلين عن الوزارة والجامعات والمعاهد ووزارة التربية والتخطيط ونقابة المعلمين وبعض ذوي الخبرة من العاملين في قطاعات الصناعة والزراعة والصحة، ومن بين مهامه اقتراح السياسة العامة للبحوث العلمية في

(*) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نسب الإنفاق المعلنة خاصة بالجانب المدني، وعند إضافة الجانب العسكري تصبح النسب كما يأتي: 2.78% لعام 1992، 2.5% لعام 1996.

الجامعات والمعاهد وتوجيهها نحو معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في القطر ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها.

مديرية البحث العلمي في وزارة التعليم العالي: ومهمتها التنسيق في مجال البحوث العلمية ويشرف عليها معاون وزير مخصص بشؤون البحث العلمي، وتقوم الوزارة بوضع استراتيجية للبحث العلمي، وهي تعمل على وضع الخطة الخمسية الأولى للبحث العلمي وتسعى إلى تحفيز البحث العلمي في مختلف المؤسسات البحثية والجامعية (العبد الله، 1997، 39-43).

مؤسسات البحث العلمي في الجامعات السورية: تعدُّ الجامعات السورية (دمشق، حلب، تشرين، البعث) المكان الأول والملائم للبحث العلمي لما تتمتع به، فهي تضم عدداً كبيراً من الاختصاصين والخبراء وتمتلك مستلزمات البحث العلمي من (مخابر، معامل، مكتبات، دوريات، مراجع، ومراكز المعلوماتية...) بالإضافة إلى توافر أعداد كبيرة من مساعدي البحوث العلمية من معيدين وطلاب دراسات عليا وقائمين بالأعمال وفنيين..

وتسعى الجامعات إلى النهوض والمشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني، وخاصة ما يهدف منها إلى إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري، كما تسعى أيضاً إلى تطوير وسائل البحث العلمي وأساليبه وإحداث المختبرات اللازمة للنهوض به.

وسنتوقف في حديثنا عند جامعة دمشق باعتبارها الجامعة الأم للجامعات السورية الأخرى، وسنتعرف أهم مؤسسات البحث العلمي فيها.

جـ ـ واقع البحث العلمي في جامعة دمشق:

تعدّ جامعة دمشق من الجامعات العريقة والكبيرة في الوطن العربي، وهي الجامعة الأم للجامعات السورية الأخرى (حلب ـ تشرين ـ البعث) كما ذكرنا، إذ يناهز عمرها التسعين عاماً، فقد أحدثت في مستهل القرن العشرين، وما تزال ماضية في رفع راية الفكر والعلم والمعرفة، وتنهل من معينها الأجيال العربية، ومن أهدافها تهيئة الأطر العلمية من أساتذة وأطباء ومهندسين وقانونيين، وتضم جامعة دمشق خمس عشرة كلية، ويبلغ عدد طلابها 75.671 طالباً وطالبة منهم 45.839 طالباً وطالبة في الكليات النظرية و24.828 طالباً وطالبة في الكليات العلمية و5094 طالباً وطالبة في الدراسات العليا. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية 1408 عضواً من حملة الدكتوراه منهم 456 عضواً في الكليات النظرية و952 عضواً في الكليات العلمية. وعدد دبلومات الدراسات العليا المفتتحة 135 دبلوماً، وعدد رسائل الماجستير المقدمة عام 1998 على سبيل المثال (280) رسالة، وعدد رسائل الدكتوراه المقدمة عام 1998 (26) رسالة، وعدد البحوث المنجزة والمنشورة عام 1998 (156) بحثاً، وعدد الدوريات المحكمة (8) دوريات، كما يرتبط بجامعة دمشق ثمانية مراكز بحثية ومخابر متخصصة ومستشفيان جامعيان. وترتبط جامعة

دمشق بعدد كبير من الاتفاقيات الثقافية، واتفاقات التوءمة مع الكثير من الجامعات العربية والأجنبية.

أما البحث العلمي في جامعة دمشق فكان يتم في البدايات في كلية أو أخرى بحكم الواقع أو الاختصاص أو ضمن برامج طلاب الدراسات العليا، ثم تعمق مفهومه، وتعددت اتجاهاته في السنوات الأخيرة و خطت جامعة دمشق خطوات واضحة على هذا الطريق وعملت على تهيئة البنى التحتية الضرورية للبحث العلمي (مخابر، تجهيزات، ربط مع شبكة الأنترنيت) ومازالت تحتاج إلى الكثير من العمل والجهد. هذا وقد تم تشكيل اللجنة العليا للبحث العلمي بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (399) تاريخ 1994/11/1، وهي أعلى لجنة تهتم بالبحث العلمي، تجتمع مرات معدودة خلال السنة برئاسة رئيس الجامعة ولها مهام محددة، ومديرية البحث العلمي بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (400) تاريخ 1994/11/1، وقد تم تفعيل نشاطها مؤخراً بتشكيل اللجان الخمس الدائمة للبحث العلمي، وتم تحديد مهام كل لجنة من هذه اللجان .

وبشكل عام فإن جامعة دمشق تعدُّ من أهم الجهات المعنية بالبحث العلمي، وهي مهد إجراء البحوث ومكان نشرها ومكان تلاقح الأفكار العلمية وتولدها في الجمهورية العربية السورية (العبد الله، 1997، 45-46).

وأما عن الخطوات الإجرائية التي قامت بها جامعة دمشق في ميدان البحث العلمي خلال السنوات الخمس الماضية، فقد أفاد رئيس جامعة دمشق في اللقاء الذي جرى معه، ونشرته صحيفة تشرين بعددها (7502) تاريخ 1999/9/11 ما يأتي:

لقد تطورت ميزانية البحث العلمي في جامعة دمشق من 42 مليون ليرة سورية عام 1994 إلى 60 مليون ليرة سورية عام 1995 و63.250 مليون ليرة سورية عام 1996 و75 مليون ليرة سورية عام 1997 لتصل إلى (87) مليون ليرة سورية عام 1998، وعملت رئاسة جامعة دمشق من خلال مديرية البحث العلمي واللجان الدائمة والمديريات ذات العلاقة بالجامعة وبالتعاون مع الكليات والأقسام على دفع مسيرة البحث العلمي قدماً، وذلك بتهيئة البنى التحتية الضرورية لعملية البحث العلمي وإنشاء (15) خمسة عشر مخبراً بكلفة (200) مئتي مليون ليرة سورية.

جـ ـ الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت البحث العلمي مفهوماً وأهدافاً ومعوقات وسبل تطوير، وتراوحت ما بين بحوث علمية وأوراق عمل ومقالات ومحاضرات، لكن القليل منها من اقتصر على أعضاء الهيئة التدريسية في المرحلة الجامعية.. ولهذا فسوف تكون هذه الدراسة متممة للدراسات السابقة، ومعززة لها، وخاصة التي ركزت على أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية، ومعوقاته، وسبل تطويره.

وفيما يأتي استعراض لبعض هذه الدراسات:

1- دراسة سلامة طناش (1992) بعنوان: البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية: الأهداف والحوافز، والرضا والمشكلات.

هدفت الدراسة إلى تعرف أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (236) عضو هيئة تدريسية ممن كانوا قائمين على رأس عملهم في الفصل الثاني للعام الدراسي 1992/1991. وبينت الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية هي: الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وتعزيز المعرفة الإنسانية، على التوالي. وأن أهم حوافز البحث العلمي هي: توفير الترقية الأكاديمية، والمتعة الشخصية، وتحسين المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية، على التوالي. وأن أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي كانت عن: نوعية البحوث، وقدرات عضو هيئة التدريس البحثية، ومساعدة الزملاء في القسم والكلية، وما توفره المكتبة من مراجع ومصادر علمية. وأن أكثر المشكلات البحثية هي أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدم التشجيع على السفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث.

2- دراسة محمد عبد ديراني (1997) بعنوان: البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره:

هدفت الدراسة إلى تعرف أهداف إجراء البحوث العلمية وعوائق إجرائها وسبل تطويرها، كما يراها أعضاء الهيئات التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤته في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (65) عضو هيئة تدريسية ممن كانوا قائمين على رأس عملهم خلال الفصل الصيفي لعام 1996. وبينت نتائج الدراسة أن هدف الحصول على ترقية أكاديمية هو الأهم لدى أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة 90.4%، وأن أقل أهداف إجراء البحوث العلمية أهمية هو الحصول على المكافآت المادية بنسبة 56.1% وخدمة المجتمع الخارجي بنسبة 68.8%.

وأن أهم المعوقات هو تأخير إجراء نشر البحوث العلمية بنسبة 86%، وأن أقل المعوقات أهمية ضعف المهارات البحثية لدى عضو هيئة التدريس بنسبة 16.4%.

وأن أهم سبل تطوير البحث العلمي هو الإسراع في إجراء نشر البحوث بنسبة 83.91%.

3ـ دراسة أحمد كنعان (1998) بعنوان: البحث العلمي في كليات التربية ووسائل تطويره، دراسة ميدانية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بالجامعات السورية، و عمداء كليات التربية في الوطن العربي.

هدفت الدراسة إلى تعرف أهداف البحث العلمي وعوائق إجرائه وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بالجامعات السورية (دمشق ـ حلب ـ البعث ـ تشرين) وعمداء كليات التربية في الوطن العربي وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من المقترحات والتوصيات للنهوض بالبحث العلمي وتوجيهه نحو خدمة التربية والجامعة والمجتمع، ومن بين هذه المقترحات والتوصيات ما يأتي:

وضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على المستويات كلها، وتوفير الدعم المالي اللازم للبحث العلمي، وتشجيع الباحثين ومنحهم التعويضات المناسبة وتفريغهم للبحث، وتوفير المراجع والمصادر الحديثة، وتوثيق التواصل بين كليات التربية في الجامعات العربية، وتبادل الخبرات بين الباحثين، وتشجيع بحوث الفريق، وزيادة الإيفاد لمتابعة البحث العلمي في الدول المتقدمة، وإيجاد بنك للمعلومات لرصد البحوث العلمية وربطها بشبكات الاتصالات العالمية كالأنترنيت.

4ـ دراسة شادية التل (1998) بعنوان: البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع.

هدفت الدراسة إلى تقصي واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وتحديد معوقاته ثم تقديم المقترحات لتوجيه البحث العلمي لخدمة الجامعة والمجتمع، وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من المقترحات لتوجيه البحث العلمي نحو خدمة الجامعة والمجتمع، ومن بين هذه المقترحات : تكوين هيئة عليا للبحث العلمي تكون وظيفتها تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجة المجتمع، وتحديد سياسة البحث العلمي بما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة، التنسيق بين الجامعات العربية، وتوسيع قاعدة البحث العلمي وإنشاء صندوق خاص بالبحث العلمي والانتفاع من النظام الوطني للمعلومات.

5ـ دراسة صبري الربيحات (1999) بعنوان: معوقات البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي في الوطن العربي والوقوف عند معوقاته في المجالات الاجتماعية، وتحدثت عن ماهية الأزمة وطبيعتها ومصادرها ومداها، ورأت أن أزمة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تظهر من خلال تدني مستوى جودة المنتج العلمي من جهة وتدني مستوى الإقبال على المنتج العلمي من جهة أخرى، ثم توقفت عند معوقات البحث العلمي ورأت أنها ناتجة عن جملة من العوامل أهمها: عوامل ترتبط بالبحث ومكانته وأدواته في الوطن العربي، ونظرة المجتمع والدولة والفرد

العربي للبحث واستجابته لمتطلباته، وطبيعة الوظيفة الاجتماعية التي تحتلها الجامعات، وتدني مستوى الإنفاق على البحث.

6ـ دراسة حسان ريشة (2000) بعنوان: واقع وآفاق البحث العلمي في سورية.

هدفت الدراسة إلى تحديث الدراسات المتعلقة باستراتيجية البحث العلمي والسياسة العلمية في سورية. وانتهت الدراسة إلى تقديم عدد من المقترحات لتطوير البحث العلمي وتنظيمه في الجامعات السورية منها: التوسع في الخطة الوطنية لنقل العلوم والتقانات واستثمارها، والتركيز على تنمية الابتكارات ورعايتها، ووضع خطة مناسبة لاستقطاب الخبرات، والسعي لتحقيق نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي تخصص للأنشطة البحثية على مستوى سورية، وتعديل القوانين بما يحقق المرونة الكافية، إضافة إلى تعديل الخطط الدرسية للأقسام في الجامعات بالسرعة والمضمون المناسبين.

7ـ دراسة حسين بشير (2000) بعنوان: تصميم خارطة بحثية مستقبلية للبحث التربوي في الوطن العربي

تناولت الدراسة بالتحليل المتغيرات والظروف العالمية والإقليمية وانعكاساتها على التربية، والاتجاهات السائدة في البحث التربوي في الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين. وتوصلت إلى تصور للخريطة البحثية المستقبلية للتربية في الوطن العربي يتضمن أحد عشر مجالاً رئيسياً منها تحديث تطوير برامج ومحتوى التعليم، وانتهت إلى جملة من المقترحات .

8ـ دراسة عبد الرحمن عدس (2000) بعنوان: تكوين الباحثين وتنمية قدراتهم

أشارت الدراسة إلى أن الوطن العربي يعاني من قصور كبير وملحوظ في مجال البحث التربوي ، وانتهت إلى جملة من المقترحات من أهمها:

ضرورة توعية أصحاب القرار التربوي بأهمية البحث في تحسين الممارسات التربوية المختلفة، وحصر المهارات والكفاءات التي يحتاج إليها الباحث على مختلف المستويات وإيجاد السبل الكفيلة لتدريبه عليها، وتعاون الجامعات مع مراكز البحوث التربوية في وضع برامج التدريب وتنفيذها.

9ـ دراسة عبد الله العابد (2000) بعنوان: توفير المعلومات وتبادلها بين مؤسسات البحث التربوي

تناولت الدراسة موضوع المعلومات وأهمية توفير البحوث العلمية والتربوية وإثرائها، وانتهت إلى تقديم تصور لإطار عام لاستراتيجية عربية في مجال المعلومات، شملت توحيد الإمكانيات العربية في بناء شبكة معلومات متكاملة يكون مركزها مركز التوثيق

والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتكون نواتها شبكة قطاعية تربط المؤسسات العربية الحالية، ولجنة عليا تختص بمركز عربي موحد يرتبط بشبكة الأنترنيت.

10- دراسة فيروز فرح سركيس (2000) بعنوان: العلاقة بين نتائج البحث التربوي وقرارات التنفيذ

تعرضت الدراسة إلى العلاقة بين البحث وصنع القرار، وانتهت إلى أن دور البحوث في صنع القرار في الوطن العربي مازال ضعيفاً ومن أهم أسباب هذا الضعف قلة التنسيق بين مراكز البحث التربوي، وعدم تحديد أولويات البحث العلمي، وعدم توافر مصادر توثيق كافية، وبعد الباحث عن صانع القرار، وعدم وجود تمويل كاف للبحوث. وعرضت الدراسة أسلوبين لتقوية دور البحث في صنع القرار الأول يرتكز على نشر نتائج البحوث؛ والثاني يرتكز على عملية ربط البحث بنشاطات صنع القرار.

11- دراسة محمد بن فاطمة (2000) بعنوان: التنسيق والتكامل التنظيمي والفني في مجالات البحث التربوي على المستويين القطري والقومي.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التعامل والتنسيق بين مؤسسات البحث التربوي على المستوى العربي، واقترحت الوسائل التي يمكن استخدامها لإحداث التنسيق والتكامل بين الأقطار العربية ومنها:

إحداث شبكات اتصال بين الباحثين وربط مراكز البحوث بالشبكات العالمية، وإعداد دليل بمراكز البحث التربوي العربي، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، وتوءمة مراكز البحوث والمؤسسات الجامعية، وتطوير نشر البحوث والدراسات.

12- دراسة محمد متولي غنيمة (2000) بعنوان: أساليب تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي.

تناولت الدراسة واقع مشكلة التمويل في الفكر الاقتصادي بالدول النامية والمتخلفة، وتحديد أهم المحكات التي يجب على الدول العربية الالتزام بها عند تقديم ميزانيتها حول البحث العلمي التربوي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات حول أساليب مواجهة مشكلة تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي من أبرزها: وضع البحث العلمي التربوي في أولويات سلم الإنفاق الحكومي العام والعمل على زيادة ما يخصص له حتى يقترب من النسب العالمية (1%-3%)، والعمل على تخطيط مشروعات تربوية بين الدول العربية بهدف تقليل التكلفة وفتح أبواب جديدة للتمويل.

التعليق على الدراسات السابقة :

يتبين من هذه الدراسات التي بلغت اثنتي عشرة دراسة أنها تناولت البحث العلمي واقعاً طموحاً، لكن القليل منها من تحدث عن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات ودورهم في تفعيل البحث العلمي وتطويره كما في دراسات (طناش وديراني وكنعان) وبعضها

توقف عند واقع البحث العلمي في الوطن العربي وأهميته في خدمة المجتمع كدراسة التل، في حين تحدثت دراسة الربيحات عن معوقات البحث العلمي وسبل تطويره بشكل عام في الوطن العربي، وحاولت دراسة بشير أن تصمم خارطة بحثية مستقبلية للبحث التربوي في الوطن العربي، في حين دعا كل من عدس والعابد إلى تكوين الباحثين وتنمية قدراتهم وتوفير المعلومات وتبادلها، في حين تعرضت دراسة ريشة إلى واقع البحث العلمي وآفاق تطويره من خلال تحديث الدراسات المتعلقة باستراتيجية البحث العلمي والسياسة العلمية في سورية، ورأى كل من سركيس وبن فاطمة أنه لابد من الربط بين البحوث ونتائجها وصانعي القرار، في حين دعا غنيمة إلى البحث عن أساليب جديدة لتمويل البحوث وتطويرها في الوطن العربي .

وبشكل عام فإن هذه الدراسات المتعددة تشكل أرضية متينة لهذا البحث ، وتكوّن إطاراً هاماً لمعرفة واقع البحث العلمي وأهميته وسبل تطويره ، ولهذا فقد أتى هذا البحث معززاً لهذه الدراسات من جهة ، ومركزاً على دور أعضاء الهيئة التدريسية في تطوير البحث وتفعيله بالصورة التي تليق بهم باعتبارهم النخبة المتعددة المشارب العلمية والاختصاصية والمؤهلة لتحقيق ذلك.

وسيجري الباحث مناقشة وموازنة بين بحثه وبين عدد من الدراسات السابقة وبخاصة ماهو شديد الصلة بالبحث كدراسة كل من طناش وديراني وكنعان.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

1 ـ منهجية البحث وإجراءاته:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

2 ـ مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق ممن هم بمرتبة أستاذ، وأستاذ مساعد، ومدرس، والمتفرغين تفرغاً كاملاً للعمل في الجامعة خلال الفصل الثاني من العام الجامعي 1999/1998. وقد بلغ عددهم (1411) عضو هيئة تدريسية. وعدد القائمين منهم على رأس عملهم هو (1087) عضو هيئة تدريس موزعين على اللجان البحثية الخمس الآتية: العلوم الزراعية، العلوم الإنسانية، العلوم الهندسية، العلوم الطبية، الآداب والعلوم الإنسانية.

ونظراً لتفاوت أعضاء الهيئة التدريسية الموجودين في هذه الكليات فقد قام الباحث بعد التشاور مع بعض أساتذة الإحصاء في كلية الاقتصاد والتربية بتوزيع (500) استبانة على عينة وصلت إلى قرابة 50% من أعضاء الهيئة التدريسية استجاب منهم (254) عضو هيئة تدريس أي بنسبة استجابة زادت على 50% وذلك وفق الجدول الآتي رقم (2).

الجدول (2) : يبين توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

الكليات / أعضاء الهيئة	الزراعة	العلوم الأساسية	العلوم الهندسية	العلوم الطبية	الآداب والعلوم الإنسانية	المجموع
عدد أعضاء الهيئة التدريسية	123	201	382	246	459	1411
عدد أعضاء الهيئة القائمين على رأس عملهم	98	180	306	196	307	1087
العينة	50	100	125	100	125	500
الاستجابة	30	44	65	45	70	254
نسبة الاستجابة	%60	%44	%52	%45	%56	%50.8

ومما هو جدير بالذكر أن الباحث وجد صعوبات جمة في أثناء توزيع الاستبانات على أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة دمشق وأقسامها لأنه حاول أن يسلمها باليد، ووجد صعوبات أكبر بكثير في جمع الإجابات إذ كانت نسبة الذين استجابوا مباشرة محدودة جداً؛ مما دفع الباحث لمواصلة جمع الإجابات والحوار مع كثير من الزملاء في كلياتهم وأقسامهم حتى تمكن من تحقيق نسبة استجابة بلغت كما رأينا في الجدول أكثر من 50% والجدول رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة وفق متغيراتها.

الجدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الجنس، والصفة العلمية، والخبرة التدريسية والجامعة المتخرج فيها

الجنس		الصفة العلمية			الخبرة التدريسية			الجامعة المتخرج فيها		
ذكر	أنثى	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	5سنوات فأقل	6-10	11فأكثر	عربية	أوروبية	أمريكية
212	42	67	70	117	84	84	86	40	196	18
%83.4	%16.6	%26	%28	%46	%33	%33	%34	%16	%77	%7

ويمكننا أن ننظر إلى أفراد العينة من خلال مجموعات البحث الخمس الموزعة في كليات جامعة دمشق وفق متغيرات الجنس والصفة العلمية والخبرة التدريسية والجامعة المتخرج فيها وفق الملحق رقم (2).

3 ـ أداة الدراسة (صدقها وثباتها):

لقد تمّ التحقق من صدق الدراسة وثباتها من خلال تطبيقها في بحث سابق على أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعة القطر العربي السوري 1998/1997، ونظراً لمرور فترة زمنية تزيد على السنة فقد عمد الباحث إلى معرفة صدق البناء لأداة الدراسة مرة أخرى، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية

لـلأداة، وتبـين أن هـذه المعـاملات كانـت موجبـة وذات دلالـة إحـصائية إذ بلغـت فـي مجـال الأهداف 0.64، وفـي مجـال المعوقـات 0.62 وفـي مجـال سبل تطـوير البحـث العلمـي 0.72 وهذا يعني أن هذه المجالات تقيس أولاً عاملاً مشتركاً فيما بينها، بالإضافة إلى خصوصية كل منها ليتم التعامل معه بصورة مستقلة ثانياً مما يعزز صدق هذه الأداة، وأما من حيث الثبات فقد تم التوصل إلى ثباتها مجدداً من خلال تطبيقها على عينة من (30) عضو هيئة تدريسية وإعادة تطبيقها بعد خمسة عشر يوماً على العينة ذاتها، وتم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لإيجاد معاملات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة، وقد بلغت معاملات الاتساق في مجال أهداف البحث العلمي 0.716%. وفي مجال معوقات البحث العلمي 0.832% وفي مجال سبل تطوير البحث العلمي 0.884%، وقد جاءت هذه القيم موجبة ومتقاربة من النتائج في الدراسة السابقة التي جاءت على النحو الآتي 0.782% للأهداف و0.81% للمعوقات و 0.826% لسبل تطوير البحث العلمي.

4 ـ متغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة المتغيرات المستقلة الآتية:

1ـ الجنس وله مستويان، الذكور والإناث.

2ـ مجموعات البحث ولها خمسة مستويات (العلوم الزراعية، والعلوم الأساسية، والعلوم الطبية، والعلوم الهندسية، والآداب والعلوم الإنسانية).

3ـ سنوات الخبرة التدريسية ولها ثلاثة مستويات: خمس سنوات فما دون، من ست إلى عشر سنوات، أكثر من عشر سنوات.

4ـ الصفة العلمية ولها ثلاثة مستويات: أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس.

5ـ الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس ولها ثلاثة مستويات: عربية، أوروبية، أمريكية.

شملت المتغيرات التابعة ثلاثة مجالات هي: أهداف البحث العلمي، ومعوقات البحث العلمي، وسبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق.

5 ـ المعالجة الإحصائية:

بعد أن قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على العينة المذكورة قام بتصحيح استجابات أعضاء هيئة التدريس وتحويل استجاباتهم إلى درجات خام، واستخراج التكرارات

والنسب المئوية في كل بند من بنود المجالات الثلاثة، ثم درجة الأهمية النسبية لكل بند في المجموعات الثلاث، مما أتاح المجال لإعادة ترتيب هذه البنود من جديد وفقاً لدرجة أهميتها النسبية.

وتمّ استخدام اختبار (كاي مربع) لإيجاد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الهيئة التدريسية التي تعزى إلى متغيرات الدراسة في المجالات الثلاثة أيضاً (أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره) بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنات بين مجموعات أفراد العينة في المجالات الثلاثة.

6- تحليل نتائج الدراسة:

في مجال أسئلة الاستبانة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة التي دعت إلى معرفة أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق فقد تم تطوير أداة الدراسة لتشمل جزأين، الأول تعلق بالمعلومات الشخصية والثاني شمل أسئلة الاستبانة التي احتوت على ثلاثة مجالات شمل كل منها عدداً من البنود، وتمّ تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة المذكورة التي شملت أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وقد استجاب منهم (254) عضو هيئة تدريس.

وتم بعد ذلك إدخال البيانات إلى الحاسوب وتحليل النتائج وفقاً للمجالات الثلاثة المذكورة في الدراسة، وفيما يأتي هذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول في المجال الأول (أهداف البحث العلمي):

ما أهداف إجراء البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟ للإجابة عن هذا التساؤل تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية ودرجة أهمية ويبين الجدول رقم

(4) التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لأهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.

الجدول رقم (4)المتكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لأهداف البحث العلمي
لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

الرقم	الرقم	أهداف البحث العلمي في جامعة دمشق	كليات جامعة دمشق		
الجديد	القديم		التكرار	النسبة المئوية	الأهمية النسبية (الرتبة)
1	2	زيادة التعمق في مجال التخصص	250	%98	1
2	3	زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي	244	%96	2
3	1	الإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي في القطر	218	%86	3
4	11	المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل	216	%85	4
5	4	تقديم خدمة للمجتمع من خلال ربط العلم بالتنمية	214	%84	5
6	10	الحصول على الترفيع لصفة علمية أعلى	204	%80	6
7	9	استجابة للأنظمة الجامعية ومتطلبات التدريس فيها	190	%75	7
8أ	5	تلبية لرغبات خاصة لدى الباحث	166	%65	9
8ب	6	تقديم خدمة للجامعة	166	%65	9
8جـ	7	الحصول على المكافآت المالية	166	%65	9
9	8	السعي إلى الشهرة	42	%17	11

يبين الجدول (4) أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق ممن حصل على نسبة 50% فما فوق هي زيادة التعمق في مجال الاختصاص، ثم زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي، والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي في القطر، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل، وتقديم خدمة للمجتمع من خلال ربط العملية بالتنمية، والحصول على الترفيع لصفة علمية أعلى، واستجابة للأنظمة الجامعية ومتطلبات التدريس فيها، في حين أقل الأهداف أهمية تلبية لرغبات خاصة لدى الباحث، ثم تقديم خدمة للجامعة، والحصول على المكافآت

المالية. وأما هدف السعي إلى الشهرة فكان ترتيبه الأخير إذ كانت نسبته متدنية جداً 17% فقط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني في المجال الأول:

هل تختلف أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق باختلاف جنسهم. ومجموعاتهم البحثية (كلياتهم) وصفاتهم العلمية، وخبراتهم التدريسية، والجامعات التي تخرجوا فيها، للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب التكرارات، والنسب المئوية، وقيم كاي مربع، ويبين الجدول في الملحق رقم (5) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي مربع لأهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفقاً إلى متغيرات الجنس والمجموعات البحثية الخمس التي تشمل كليات الجامعة، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وجهة التخرج.

ويبين الجدول في الملحق رقم (5) أن زيادة التعمق في مجال التخصص كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف مجموعاتهم البحثية (كلياتهم) لصالح الزراعة والعلوم الطبية والآداب، وجهة التخرج لصالح بلاد الدول الأوربية، كذلك فإن زيادة التحصيل المعرفي والعلمي كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم الطبية والآداب، وجهة تخرجهم لصالح البلاد الأوروبية، كذلك فإن الإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي في القطر كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، وبلد التخرج لصالح الدول الأوروبية، كذلك المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، والصفة العلمية لصالح المدرسين، وبلد التخرج لصالح الدول الأوربية، كذلك فإن تقديم خدمة للمجتمع من خلال ربط العلم بالتنمية كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، كذلك فإن الحصول على الترفيع لصفة علمية أعلى كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين وبلد التخرج لصالح الدول الأوروبية، كذلك الاستجابة للأنظمة الجامعية ومتطلبات التدريس فيها كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح من هم أقل من خمس سنوات، كذلك فإن تلبية لرغبات خاصة لدى الباحث كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وسنوات خبرتهم لصالح من هم أقل من خمس سنوات، وبلد التخرج لصالح الدول الأوروبية، كذلك فإن تقديم خدمة للجامعة كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح

الـذكور، وكليـاتهم لـصالح الزراعـة، وصـفاتهم العلميـة لـصالح المدرسـين، وخبـرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك الحصول على المكافآت المالية كهدف بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الزراعة والهندسة والآداب وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول في المجال الثاني (معوقات البحث العلمي):

ما معوقات إجراء البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟ للإجابة عن هذا التساؤل تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية، ويبين الجدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لمعوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.

جدول (5): التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لمعوقات البحث العلمي
لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

الرقم	الرقم	معوقات البحث العلمي في جامعة دمشق	كليات جامعة دمشق		
الجديد	القديم		التكرار	النسبة المئوية	الأهمية النسبية (الرتبة)
1	12	قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي	226	%89	1
2	11	قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات	214	%84.5	2
3	20	نقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي	212	%84	3
4	2	نقص التمويل الكافي لدعم البحوث	196	%77	4
5	8	نقص المساعدين واللا اختصاصين الفنيين	186	%73	5
6	6	عدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي	176	%69	6
7	7	قلة توافر المراجع والمصادر الحديثة	168	%66	7
8	13	قلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار)	156	%61.5	8
9	9	نقص الخدمات الحاسوبية التي تسهم في البحث العلمي	154	%61	9
10	18	تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية	148	%60	10
11	1	ضيق الوقت الكافي لإجراء البحوث	140	%55	11
12	19	نقص المجلات المحكمة المتخصصة	138	%54	12
13	5	ضآلة الإفادة من نتائج البحوث	136	%54	13
14	3	قلة تعاون الزملاء في إجراء البحوث المشتركة	124	%49	14

15	14	كثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً	104	%41	15
16	10	ضآلة توافر المهارات البحثية لدى عضو الهيئة التدريسية	98	%39	16
17	4	عدم الرغبة في إجراء البحوث	90	%35	17
18	16	تأخر المحكمين في تقويم البحوث وإرسالها	88	%35	18
19	15	كثرة المشاغل والأعمال الخاصة خارج الجامعة	84	%33	19
20	17	تشدد المحكمين في تقويم البحوث	58	%23	20

يبين الجدول رقم (5) أن أهم معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق ممن حصل على نسبة 50% فما فوق هي قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي، ثم قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحوث، ونقص المساعدين والاختصاصيين الفنيين، وعدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي، وقلة توافر المراجع والمصادر الحديثة، وقلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار) ونقص الخدمات الحاسوبية التي تسهم في البحث العلمي، وتأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية، وضيق الوقت الكافي لإجراء البحوث، ونقص المجلات المحكمة المتخصصة، وضآلة الإفادة من نتائج البحوث، وأما المعوقات ذات الأرقام (3، 14، 4، 10، 15، 16، 17)، وهي قلة تعاون الزملاء في إجراء البحوث المشتركة، كثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً، عدم الرغبة في إجراء البحوث، ضآلة توافر المهارات البحثية لدى عضو الهيئة التدريسية، كثرة المشاغل والأعمال الخاصة خارج الجامعة، تأخر المحكمين في تقويم البحوث وإرسالها، تشدد المحكمين في تقويم البحوث فكانت نسبتها دون 50%.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني في المجال الثاني:

هل تختلف معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق باختلاف جنسهم، ومجموعاتهم البحثية (كلياتهم)، وصفاتهم العلمية، وخبراتهم التدريسية، والجامعات التي تخرجوا فيها؟ للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية، وقيم كاي مربع، في الملحق رقم (6) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي مربع لمعوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفقاً إلى متغيرات الجنس والمجموعات البحثية الخمس التي تشمل كليات الجامعة، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وجهة التخرج.

ويبين الجدول في الملحق رقم (6) أن قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف مجموعاتهم

البحثية (كلياتهم) لصالح العلوم والهندسة، كذلك فإن قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الهندسة، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة التخرج لصالح الدول العربية، كذلك فإن نقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوروبية، كذلك فإن نقص التمويل الكافي لدعم البحوث كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الهندسة، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن نقص المساعدين والاختصاصيين الفنيين كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن عدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن قلة توافر المراجع والمصادر الحديثة كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح العلوم، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوروبية، كذلك فإن قلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار) كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الزراعة، وصفاتهم العلمية لصالح الأساتذة المساعدين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن نقص الخدمات الحاسوبية التي تسهم في البحث العلمي كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الزراعة، وصفاتهم العلمية لصالح الأساتذة المساعدين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وصفاتهم العلمية لصالح الأساتذة المساعدين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن ضيق الوقت الكافي لإجراء البحوث كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وخبرتهم التدريسية لصالح أكثر من عشر سنوات، كذلك فإن نقص المجلات المحكمة المتخصصة كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الآداب، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، كذلك فإن ضآلة الإفادة من نتائج البحوث كمعوق بحثي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف كلياتهم لصالح الهندسة، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول في المجال الثالث (سبل تطوير البحث العلمي):

ما سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق؟ للإجابة عن هذا التساؤل تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) ، ويبين الجدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لسبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.

الجدول رقم (6): التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لسبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

الرقم الجديد	الرقم القديم	أهداف البحث العلمي في جامعة دمشق	كليات جامعة دمشق		
			التكرار	النسبة المئوية	الأهمية النسبية(الرتبة)
1	8	توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث	254	%100	1
2	9	توفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث	242	%95	2
3أ	6	توفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات	238	%94	3
3ب	7	توفير الخدمات الفنية والأجهزة المساعدة وخدمات الحاسوب	238	%94	3
3جـ	12	تبني الجامعة نشر البحوث العلمية في الوقت المناسب	238	%94	3
4أ	10	التعاون بين الجامعة والجامعات الأخرى في ميدان البحث العلمي	236	%93	6
4ب	11	التعاون والتواصل بين الجامعة والجهات المعنية في البحث العلمي (كالوزارات والمؤسسات والشركات).	236	%93	6
5أ	15	وضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على مستوى الجامعة والكليات	234	%92	8
5ب	13	الإسراع في إجراء تقويم البحوث	234	%92	8
6	14	الإكثار من المجلات المحكمة	222	%87	10
7	1	إكساب عضو الهيئة التدريسية المهارات البحثية الكافية	212	%84	11
8	5	الإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من دعم لإجراء البحوث	202	%80	12
9	4	التعاون بين الزملاء أعضاء الهيئة التدريسية في إجراء بحوث مشتركة	170	%67	13

10	3	تقليل عدد ساعات التدريس الأسبوعية	112	%44	14
11	2	تفريغ عضو الهيئة التدريسية في أثناء إعداد البحث	106	%42	15

يبين الجدول رقم (6) أن أهم سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق ممن حصل على نسبة 50% فما فوق هي توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراء البحوث، ثم توفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث، وتوفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات، وتوفير الخدمات الفنية والأجهزة المساعدة وخدمات الحاسوب، وتبني الجامعة نشر البحوث العلمية في الوقت المناسب، والتعاون بين الجامعة والجامعات الأخرى في ميدان البحث العلمي، والتعاون والتواصل بين الجامعة والجهات المعنية في البحث العلمي (كالوزارات والمؤسسات والشركات) ووضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على مستوى الجامعة والكليات، والإسراع في إجراء تقويم البحوث، والإكثار من المجلات المحكمة، وإكساب عضو الهيئة التدريسية المهارات البحثية الكافية، والإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من دعم لإجراء البحوث، والتعاون بين الزملاء أعضاء الهيئة التدريسية في إجراء بحوث مشتركة. وأما البندان رقم (3، 2) فلم يحظيا بنسبة 50% ولهذا فلم يدرجا ضمن سبل تطوير البحث العلمي وهما تقليل عدد ساعات التدريس الأسبوعية، وتفريغ عضو الهيئة التدريسية في أثناء إعداد البحث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني في المجال الثالث:

هل تختلف سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق باختلاف جنسهم، ومجموعاتهم البحثية (كلياتهم)، وصفاتهم العلمية، وخبراتهم التدريسية، والجامعات التي تخرجوا فيها؟ للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب التكرارات، والنسب المئوية، وقيم كاي مربع، ويبين الجدول في الملحق رقم (7) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي مربع لسبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفقاً إلى متغيرات الجنس والمجموعات البحثية الخمس التي تشمل كليات الجامعة، والصفة العلمية، وسنوات الخبرة، وجهة التخرج.

ولم يبين الجدول في الملحق رقم (7) فروقاً ذات دلالة إحصائية لتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراء البحوث كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفقاً لجنسهم وكلياتهم وصفاتهم العلمية وخبرتهم التدريسية وبلدان تخرجهم، كما يبين أن توفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الزراعة والهندسة والآداب، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة تخرجهم لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن توفير المراجع والمصادر العربية المتعددة التقانات كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس تختلف باختلاف جنسهم لصالح

الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والهندسة الطبية، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوروبية كذلك فإن توفير الخدمات الفنية والأجهزة المساعدة وخدمات الحاسوب كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والطبية والآداب، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوروبية، وكذلك فإن تبني الجامعة نشر البحوث العلمية في الوقت المناسب كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والهندسة والطبية، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن التعاون بين الجامعة والجامعات الأخرى في ميدان البحث العلمي كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والهندسة والآداب، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن التعاون والتواصل بين الجامعة والجهات المعنية في البحث العلمي (كالوزارات والمؤسسات والشركات) كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والهندسة والآداب، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوروبية، كذلك فإن وضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على مستوى الجامعة والكليات كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن الإسراع في إجراء تقويم البحث كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن الإكثار من المجلات المحكمة كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح الطبية والآداب، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن إكساب عضو الهيئة التدريسية المهارات البحثية كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والآداب، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن الإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من دعم لإجراء البحوث كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية يختلف باختلاف جنسهم لصالح الذكور، وكلياتهم لصالح العلوم والطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وجهة التخرج لصالح البلاد الأوربية، كذلك فإن التعاون بين الزملاء أعضاء الهيئة التدريسية في إجراء بحوث مشتركة كسبيل من سبل تطوير البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق يختلف باختلاف كلياتهم لصالح العلوم والطبية، وصفاتهم العلمية لصالح المدرسين، وخبرتهم التدريسية لصالح أقل من خمس سنوات، وجهة التخرج لصالح البلاد العربية.

التعليق على نتائج الدراسة

1ـ لمعرفة ما إذ كانت هناك فروق بين المتوسطات لكل من أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره تعزى إلى الكليات فإن الجدول (7) لم يبين فروقاً بين هذه المتوسطات في مجال أهداف البحث العلمي إذ كانت جميعها متقاربة جداً ما بين (2.47 و 2.77) ، ومما

يعزز ذلك عدم وجود تشتت لآراء أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الأساسية والهندسية والطبية والإنسانية حيث دلت الانحرافات المعيارية على ذلك إذ تراوحت ما بين (0.43 و 0.49) في حين نجد رؤية مختلفة قليلاً لهذه الأهداف لدى كلية الزراعة، وربما هذا يعود إلى خصوصية البحوث في هذه الكلية .

الجدول (7) يبين نتائج التحليل التباييني في الكليات

الكلية / المجال	الزراعة		العلوم الأساسية		الهندسية		الطبية		الإنسانية	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
أهداف البحث العلمي	2.688	0.299	2.476	0.47	2.55	0.46	2.77	0.49	2.47	0.43
معوقات البحث العلمي	2.5	0.32	2.312	0.46	2.271	0.42	2.18	0.40	2.21	0.48
سبل تطوير البحث العلمي	2.69	0.31	2.80	0.39	2.85	0.21	2.80	0.32	2.61	0.58

م = المتوسط ع = الانحراف المعياري

كما لم يبين الجدول أيضاً فروقاً بين هذه المتوسطات في مجال معوقات البحث العلمي إذ كانت متقاربة جميعاً في متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية في الكليات جميعها ماعدا الزراعة التي كان انحرافها المعياري مختلفاً نسبياً (0.32) وهذا يعزز رؤيتهم المختلفة السابقة لأهداف البحث العلمي.

ويلاحظ أيضاً أن لا فروق بين هذه المتوسطات في مجال سبل تطوير البحث العلمي في الكليات جميعها ماعدا الهندسية التي كان انحرافها المعياري منخفضاً (0.21) والإنسانية الذي كان مرتفعاً (0.58) وهذا التشتت في القيم وانتشارها عن وسطها الحسابي يوحي بتباين رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الهندسية والإنسانية عن غيرهم في باقي الكليات لسبل تطوير البحث العلمي، مما يعزز اختلاف الرؤية للبحث العلمي بين الكليات التطبيقية والنظرية.

2- ولمعرفة ما إذ كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أهداف البحث العلمي، فقد تمّ حساب تحليل التباين الأحادي لآراء أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمتغير نوع الكلية كما هو في الجدول (8) .

الجدول (8) يبين نتائج التحليل التباييني لأعضاء الهيئة التدريسية في مجالات البحث

مصدر التباين	المجالات		
	أهداف البحث العلمي	معوقات البحث العلمي	تطوير البحث العلمي
مجموع مربع الانحرافات بين المجموعات	0.787	1.211	0.588
درجات الحرية بين المجموعات	4	4	4
مجموع مربع الانحرافات داخل المجموعات	9.540	17.062	10.43
درجات الحرية داخل المجموعات	50	95	70
متوسط مربع الانحرافات بين المجموعات	0.197	0.303	0.147
متوسط مربع الانحرافات داخل المجموعات	0.191	0.179	.0.149

مجموع مربع الانحرافات الكلي	10.33	18.273	11.019
ف	1.032	1.686	0.986
الاحتمال	0.34	0.159	0.42

لم تظهر في الجدول(8) فروق ذات دلالة إحصائية على بعد الأهداف تعزى إلى نوع الكلية، إذ بلغت قيمة ف بدرجات الحرية (4 ، 50) المحسوبة (1.032) < النظرية (2.55) ، وهذه القيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) .

لم تظهر في الجدول(8) فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية على بعد معوقات البحث العلمي تعزى إلى نوع الكلية، إذ بلغت قيمة ف بدرجات الحرية (4 ، 95) المحسوبة (1.686) < النظرية (2.46) ، وهذه القيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) .

لم تظهر في الجدول(8) فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية على بعد سبل تطوير البحث العلمي تعزى إلى نوع الكلية ، إذ بلغت قيمة ف بدرجات الحرية (4 ، 70) المحسوبة (0.986) < النظرية (2.502) ، وهذه القيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

وبشكل عام فإنه لم يتبين من خلال النتائج السابقة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مجالات أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة دمشق وفق مجموعاتها البحثية الخمس .

ثالثاً : مناقشة النتائج وموازنتها ببعض الدراسات السابقة:

أ- في مجال المعلومات العامة:

من خلال الجدول في الملحق رقم (3) يتبين لنا أن عدد البحوث العلمية المحكمة المنشورة لدى أكثر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق نشراً وصلت إلى (40) بحثاً محكماً لكنها كانت أقل بكثير مما قام به أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي التي وصلت إلى قرابة (100) بحث وربما هذا يعود إلى الاهتمام الكبير الذي توليه كليات التربية للبحث العلمي. في حين كانت أعداد الرسائل الجامعية المشرف عليها والمجازة متقاربة بين جامعة دمشق وكليات التربية وهذا أمر طبيعي لأن الشروع في الدراسات العليا كان متقارباً بين كليات جامعة دمشق، لكنها ظلت أقل بكثير مما وصل إليه عمداء كليات التربية في الوطن العربي وربما هذا يعود إلى عراقة بعض الجامعات العربية التي مضى على منحها شهادات الماجستير والدكتوراه زمن بعيد كما في جمهورية مصر العربية. وأما عن أعداد الموفدين للبحث العلمي فإن هناك نقصاً واضحاً يظهر في أعداد الموفدين إذ إن معظم أفراد العينة لم يوفدوا سواء أكان ذلك في كليات جامعات دمشق أم في كليات التربية بجامعات القطر العربي السوري، في حين تظهر النسبة عالية جداً لدى عمداء كليات التربية في الوطن العربي وربما هذا يعود إلى عدد من العوامل التي تحول دون تنشيط البحث العلمي في سورية منها تغيّر عدد الموفدين في

كل عام بالإضافة إلى قلة الأموال التي ترصد للبحث العلمي والتي تحول دون زيادة الأعداد من جهة، وتحديد دول الإيفاد التي لا تكلف كثيراً من جهة ثانية، وربما هذا هو وراء مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في الورشات والندوات العلمية الذي لم يصل إلى نسبة 100% كما هو لدى عمداء كليات التربية بالوطن العربي. وتظل نسبة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار) في معظم كليات جامعة دمشق دون الطموح إذ عبر (190) عضو هيئة تدريسية عن عدم رضاهم عن هذه الجلسات مقابل (64) عضو هيئة تدريسية إذ عللوا ذلك بعدم جدية (السيمنار) لأنه يعقد على مستوى الكلية كما في الهندسة المدنية، ولا يراعي تعدد الاختصاصات وطبيعة البحوث فيها مما يضيع الفائدة المنتظرة، ويناقش موضوعات عامة، وكثيراً ما تكون بعيدة عن اهتمامات الأعضاء، إذ لا تتم مناقشة المشكلات التي تحتاج إلى بحث. ورأت كلية الآداب على سبيل المثال أن معظم الجلسات لا تراعي منهجية البحث العلمي المعروفة وتطرح غالباً موضوعات ذات عناوين كبيرة وهامة، لكن مضمون المناقشة بين الأعضاء يكون غالباً دون المستوى المطلوب. في حين رأت كلية العلوم ضرورة تفعيل هذه الجلسات بطرح موضوعات جادة وواقعية وإشراك طلبة الدراسات العليا عملياً فيها، ومع كل ذلك فإن كلية الطب كانت راضية عن ساعتي السيمنار لجدية ما يطرح فيها من بحوث علمية جديرة بالمناقشة والمتابعة. ولكن معظم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق قد حمل مديرية البحث العلمي في الجامعة وكلياتهم مسؤولية التقصير في تأمين مستلزمات البحث العلمي، وأكدوا أن مديرية البحث العلمي بحاجة إلى أن تقدم نفسها للباحثين وبيان خططها السنوية وإمكانياتها المادية ووضع ذلك تحت تصرف الباحثين لأنها لم تقدم شيئاً جديراً بالذكر، حتى تاريخ إعداد البحث، للباحثين على الرغم من قبول العديد من البحوث، وإن قدمت بعض الخدمات فهي جزئية ولا ترقى لطموح الباحثين الذين عبر بعضهم بقوله إنه لم يشعر بوجود هذه المديرية على أرض الواقع، وبطبيعة الحال فإن الكليات لا تقدم التسهيلات المنتظرة للباحثين لأنها لا تملك الميزانيات المالية المخصصة للبحث العلمي، وبعضها لا يملك الأجهزة والأدوات اللازمة للبحث العلمي وأحياناً لا يملك الأماكن الملائمة للبحث العلمي من مخابر وأجهزة حاسوب ومكتبات حديثة وغير ذلك. وهذا بحد ذاته ينعكس على طلبة الدراسات العليا الذين مازالوا يعانون من صعوبات جمة في إنجاز بحوثهم العلمية، وهذا ما أشار إليه أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة عالية رغم الجدية الواضحة لإعدادهم للبحث العلمي إعداداً ملائماً، وقد عبر كثير من هؤلاء الطلبة من خلال المقابلات معهم عن هذه المعاناة من خلال عدم قدرتهم على اختيار الموضوعات بسهولة وذلك لغياب خطط البحث العلمي في الكليات التي يقع على عاتقها تحديد هذه الموضوعات وفق أهميتها، وعدم إيجاد المشرف بسهولة وذلك لغياب الحوافز التشجيعية للمشرفين على هذه الرسائل، إضافة إلى عدم وجود مستلزمات البحث العلمي من أجهزة ومراجع حديثة وعدم تفرغهم للبحث العلمي وغياب روح الفريق البحثي وعدم تعاون الجهات المعنية بالبحث العلمي (كالمؤسسات والشركات) معهم في تطبيق بحوثهم العلمية، مما ولد نقصاً حقيقياً في دافعية البحث العلمي لدى الطلبة في البحث والارتقاء

العلمي، وجعلهم يكتفون بالحصول على الشهادة واللقب العلمي في الأعم الأغلب، وهذا يدعو إلى ضرورة القيام بالبحث الجاد لإيجاد البنية التحتية للبحث العلمي ليشمل كلاً من طلاب الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية معاً بغية النهوض بالبحث العلمي وتطويره.

ب ـ في مجال أسئلة الاستبانة

دلت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول على أن أهم **أهداف البحث العلمي** لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق هي: زيادة التعمق في مجال التخصص، إذ أشار 98% منهم إلى أن هدفهم من البحث العلمي هو التعمق في مجال التخصص أولاً، وقد يعزى ذلك إلى تطلع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق إلى أهمية تطوير معارفهم الأكاديمية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً مباشراً في عطائهم التدريسي والعلمي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سابقة في كليات التربية بجامعات القطر العربي السوري بنسبة 100%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 95% الملحق، ودراسة (طناش في الجامعة الأردنية، 1995، 55) بنسبة 68.6%، ودراسة ديراني في كليات العلوم التربوية بنسبة 87.5% (ديراني 1997، 829). ويرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن الزيادة في التحصيل المعرفي والعلمي هو هدف يأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية لديهم بنسبة 96%، وقد يعزى ذلك إلى ارتباط هذا الهدف بالهدف السابق مما يؤكد عمق ارتباط أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق بالعملية التدريسية وتطلعهم إلى نمو خبراتهم المهنية والمعرفية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سابقة في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 90%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 95%، ودراسة طناش في الجامعة الأردنية بنسبة 59.7%، ودراسة ديراني في كليات العلوم التربوية بنسبة 81.2% (ديراني، 1997، 829) اللتان رأتا أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وكليات التربية فيها الحصول على الترقية الأكاديمية بنسبة 79.2% (طناش)، و90.4% (ديراني) في حين رأى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن الحصول على الترفيع لصفة علمية أعلى يأتي بالدرجة السادسة من حيث الأهمية بنسبة 80%، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة سابقة في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 85%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 91%، ودراسة لاد (1979) ورسكن (1979) وقد يعزى ذلك إلى نظام الترفيع لصفة علمية أعلى المعمول فيه في تلك الجامعات، وقد بينت نتائج الدراسة أن أقل أهداف البحث العلمي أهمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق هو الحصول على المكافآت المالية بنسبة 65%، وقد يعزى ذلك إلى نقص الدعم المالي للبحث بنسبة 60%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 55%، ودراسة (هويت، 1974)، ودراسة طناش في الجامعة الأردنية بنسبة 14.8% (طناش، 1995، 55)، وديراني في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 56.1% (ديراني، 1997، 829)، ويسقط أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق السعي إلى

الشهرة من بين أهدافهم الهامة للبحث العلمي ويوافقهم في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي إذ كانت نسبته متدنية جداً 17%، وهذا يدل على أن هذا الهدف لا يمكن أن يكون هدفاً مقصوداً لذاته لدى الباحثين في جامعات الوطن العربي عامة وجامعة القطر العربي السوري خاصة، في حين نجد أن من أهم دوافع البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأمريكية كان المتعة في البحث العلمي (ستارتب، 1985).

ويرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن هدف الإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي في القطر يأتي بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية بنسبة تصل إلى 86% وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 95%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 95% (الملحق8) ويتعزز هذا الهدف مع الهدفين الخامس والثامن اللذين ينصان على تقديم خدمة للمجتمع من خلال ربط العلم بالتنمية بنسبة 84% وتقديم خدمة للجامعة بنسبة 65% وتكون هذه النتيجة متقاربة إلى حد كبير مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 80% للهدف الخامس و60% للهدف الثامن، ومع رؤية عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 91% للهدف الخامس و69% للهدف الثامن (الملحق8)، وتلتقي هذه النتيجة مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية بنسبة 57.6% لهدف تقديم خدمة للمجتمع (الخارجي) وتتعارض مع هدف تقديم خدمة للمجتمع المحلي (الجامعة) إذ لم تتجاوز النسبة 45.3%، (طناش، 1995، 55)، كما تلتقي مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 75.3% و68.8%، (ديراني، 1997، 829)، وقد يعزى ذلك إلى الإحساس العميق لدى أعضاء الهيئة التدريس بضرورة ربط التربية بالتنمية ومكانة البحث العلمي في تحسين سمعة الجامعة التي هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وقدرتها على التأثر به والتأثير فيه، ولهذا كان الهدف السابع لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق ينص على ضرورة النهوض بالبحث العلمي استجابة للأنظمة الجامعية ومتطلبات التدريس فيها بنسبة عالية وصلت إلى 75%، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 78%، وعمداء كليات التربية بنسبة 100%، وكما يرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن هدف المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل يأتي بالمرتبة الرابعة من حيث الأهمية بنسبة تصل إلى 85%، وتتفق هذه النتيجة مع ما رآه أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 88%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 100% (الملحق 8)وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بنسبة 74.3% (ديراني، 1997، 829)، وقد يعزى ذلك إلى طموح عضو الهيئة التدريسية لزيادة خبراته المعرفية والمهنية من خلال الفعاليات العلمية المرافقة لمثل هذه اللقاءات مع الباحثين العرب والأجانب، وربما هذا يتجلى بوضوح من خلال هدف تلبية رغبات خاصة لدى الباحث الذي وصلت نسبته إلى

65% وجاء بالمرتبة الثامنة من حيث الأهمية، وهذه النتيجة تتفق مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 63% ومع رؤية عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 95% (الملحق 8) . وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بنسبة 71.6% (ديراني، 1997، 829) كما بينت نتائج الدراسة كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق بشكل عام، إذ كانت F المحسوبة أقل من النظرية، بل هناك فروق ذات دلالة إحصائية متفاوتة في حجمها بين هدف وآخر ومتغيرات الدراسة التي تعزى إلى الجنس والكليات والصفة العلمية والخبرة التدريسية وجهة التخرج.

وفيما يتعلق **بمعوقات البحث العلمي** لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق فقد بينت نتائج الدراسة أن أبرز معوقات البحث العلمي لديهم هو: قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي، إذ أشار 89% منهم إلى أنه يأتي في مقدمة معوقات البحث العلمي، وقد يعزى ذلك إلى أهمية تمويل البحث العلمي من المؤسسات والجهات المعنية بالبحث العلمي كي تتمكن الجامعة من النهوض بأعباء البحث العلمي المادية والمعنوية، وهذا يؤكد حقيقة المكانة الهامة التي تحتلها الجامعات في ربط البحوث العلمية فيها بالتنمية وخدمة المجتمع وتطويره، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شملت أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 100%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 91% (الملحق 9)، ويرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات يأتي بالدرجة الثانية من حيث أولوية معوقات البحث العلمي لديهم بنسبة 84%، وقد يعزى ذلك إلى ضرورة الإفادة من البحوث العلمية من خلال ربطها بالتنمية وحاجات المجتمع، وهذا يتم مسبقاً بالتنسيق مع الجهات المعنية بالبحث العلمي ومديرية البحث العلمي في الجامعة الممثلة لكلياتها كلها، مما يساهم مساهمة جادة بالتخلص من عشوائية البحوث العلمية أحياناً وفرديتها في كثير من الأحايين..، وهذه النتيجة تتفق مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بدراسة سابقة بنسبة 80%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 82%. كما يرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن نقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي يأتي بالدرجة الثالثة من حيث ترتيب معوقات البحث العلمي لديهم بنسبة 84%، وقد يعزى ذلك إلى المعاناة الحقيقية التي يعاني منها معظم أعضاء الهيئة بجامعة دمشق وخشيتهم من عدم وصول دورهم في الإيفاد للبحث العلمي، وإن وصل فهو في مرحلة متأخرة من عمرهم التدريسي والزمني معاً، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة عالية جداً تصل إلى 90% (الملحق 9)، وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية بنسبة أقل تصل إلى 56.8% (طناش، 1995، 66) في حين لا تتفق مع رأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي، إذ لم تتجاوز النسبة 46%، وهذا دليل آخر على حاجة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات القطر

العربي السوري إلى زيادة فرص الإيفاد للبحث العلمي كي تشملهم قبل إحالتهم إلى التقاعد، وذلك أسوة بمعظم أعضاء الهيئة التدريسية بجامعات الوطن العربي والعالم، ويعزز ما نقوله المعوق الرابع من حيث الترتيب لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق وهو نقص التمويل الكافي لدعم البحوث بنسبة 77%، وبنسبة أعلى لدى أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر إذ وصلت إلى 85%، وهذا مطلب حق لكل من يعمل بميدان البحث العلمي في كل مكان من أنحاء العالم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة طناش في الجامعة الأردنية بنسبة 55.9% (طناش، 1995، 66)، وديراني في كلية التربية بالجامعة الأردنية بنسبة 68.8% (ديراني، 1997، 830). وأكبر دليل على ذلك ما يصرف على البحث العلمي في دول العالم، إذ تشير إحصائيات تقارير اليونسكو (1995) إلى أن سورية تنفق (0.11%) من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي، وكذلك في السعودية في حين تصل النسبة في دولة الإمارات العربية (0.03%) وفي الأردن إلى (0.28%)، وبالمقابل فإن إسرائيل تخصص 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث العلمي وترتفع النسبة لتصل إلى 2.8% في كل من أمريكا وألمانيا و3.5% في اليابان. وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع رأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة عالية جداً وصلت إلى 95%؛ إذ عدّوا عدم كفاية التمويل للبحوث العلمية المعوق الأول من بين معوقات البحث العلمي، ورأى أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية بنسبة أقل تصل إلى 55.9%، وهذا ما أكدته دراسات أخرى أجريت في الأردن (النبهان وأبو حسان، (1996)، والبيلي (1989) في الإمارات العربية المتحدة، وكمال أحمد (1995) في قطر ومحسن (1989) في دولة البحرين.

كما رأى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن نقص المساعدين والاختصاصيين الفنيين يأتي بالمرتبة الخامسة من حيث معوقات البحث العلمي لديهم بنسبة 73%، ويوافقهم بالنتيجة ذاتها أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 73%، وعمداء كليات التربية بالوطن العربي بنسبة 79.7% (الملحق 9)وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 62.8% (ديراني، 1997، 830)، في حين يرى ذلك أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية بنسبة أقل تصل إلى 44.9% (طناش، 1995، 66)، وقد يعزى ذلك إلى قصر الفترة التي انطلق فيها البحث العلمي بصورة جادة في القطر العربي السوري، ومدى الحاجة إلى أعداد كافية من المساعدين والاختصاصيين الفنيين للنهوض بأعباء البحث العلمي على أكمل وجه. وهذا يندرج على نقص الخدمات الحاسوبية التي تسهم في البحث العلمي بنسبة 61%، وعدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي بنسبة 69% وقلة توافر المراجع والمصادر الحديثة بنسبة 66%، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية في جامعات القطر بنسبة 78% لنقص الخدمات الحاسوبية، وبنسبة 55% لعدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي، وبنسبة 85% لقلة توافر المراجع والمصادر الحديثة، وتتفق أيضاً مع رأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 77% لنقص الخدمات الحاسوبية، وبنسبة 73% لعدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي، وبنسبة 82% لعدم توافر المراجع

والمصادر الحديثة (الملحق 9)، وكذلك تتفق مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية بنسبة 60.2% (طناش، 1995، 66) وكليات التربية في الجامعات الأردنية بنسبة 74.1% (ديراني، 1997، 830) لعدم توافر المراجع والمصادر العلمية الضرورية للبحث (طناش، 1995، 66) وأما عن جلسات البحث العلمي وقلة الإفادة منها فقد رأى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أنها تأتي بالمرتبة الثامنة من حيث معوقات البحث العلمي لديهم بنسبة 61%، وقد يعزى ذلك إلى أن جلسات (السيمنار) التي تعقد أسبوعياً لا تعطي الفائدة المرجوة منها، وذلك لأنها لا تناقش موضوعات جادة تتلاءم مع طموحات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، مما يدعو إلى ضرورة تطويرها واستثمارها بطريقة فضلى، وهذه النتيجة تتفق مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 80%، ورأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 68% (الملحق 9)، ويرى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية هو المعوق العاشر لديهم في ميدان البحث العلمي إذ بلغت نسبته 60%، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بالمرتبة ذاتها وبنسبة 55%، ورأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة عالية احتلت المرتبة الأولى في المعوقات 86.8% (ديراني، 1997، 830) ورأي أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية بنسبة 52.1% (طناش، 1995، 66)، لكنها لا تتفق تماماً مع رأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي الذين أيدوا هذا المعوق بنسبة 46% (الملحق 9)وقد يعزى ذلك إلى التفاوت الواضح بين المجلات المحكمة المنتشرة في الوطن العربي وخارجه ومدى تشددها في قبول البحوث ونشرها.

وهذا يتعزز مع المعوق الثاني عشر الذي ينص على نقص المجلات المحكمة المتخصصة بينما أيد ذلك أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق بنسبة 54%، ووافق ذلك أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 60%، وبالجامعات الأردنية بنسبة 71.6% (ديراني، 1997، 830) كان تأييد عمداء كليات التربية في الوطن العربي وأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية دون المستوى المطلوب، إذ بلغت النسبة لدى العمداء 41%، و30.1% لدى أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية (طناش، 1995، 66) ورأى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن عدم توافر الوقت الكافي لإجراء البحوث يحتل المرتبة الحادية عشرة في سلم معوقات البحث العلمي لديهم بنسبة 55%، وتتفق هذه النتيجة تماماً مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 55%، وعمداء كليات التربية بالوطن العربي بنسبة 68%، وأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الأردنية بنسبة 60.6% (طناش، 1995، 66) وبكليات التربية في الجامعات الأردنية بنسبة 81.8% (ديراني، 1997، 830) و(ولكي وزملاؤه، 1984)، وقد يعزى ذلك إلى كثرة الأعباء التدريسية التي يقوم بها عضو الهيئة التدريسية إلى جانب قيامه بمهام البحث العلمي وإجراءاته، إضافة إلى بعض الأعباء الإدارية التي تحول كثيراً بين التفرغ للبحث العلمي ومتابعة المهام

التدريسية والإدارية بآن واحد. وقد رأى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية أن من مشكلات البحث العلمي التدريسَ الذي يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدّوا ذلك في مقدمة هذه المشكلات إذ احتل المرتبة الأولى فيها بنسبة 79% (طناش، 1995، 66) ووافقهم في ذلك عمداء كليات التربية بالوطن العربي بنسبة 77%، وأعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية في جامعات القطر بنسبة 70% (الملحق 9) ، وأعضاء الهيئة التدريسية بكليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 80.3% (ديراني، 1997، 830). ورأى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن ضآلة الإفادة من نتائج البحوث يحتل المرتبة الأخيرة من معوقات البحث العلمي لديهم إذ بلغت نسبته 54%، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بالقطر بنسبة 70%، لكنها لا تتفق مع رأي عمداء كليات التربية بالوطن العربي، إذ بلغت النسبة 32% (الملحق 9) وهي دون الحد المطلوب، وقد يعزى ذلك إلى وجود هوة بين الجهات المستفيدة من البحث العلمي من (مؤسسات ووزارات وشركات) والجامعة المعنية بالبحث العلمي، وربما لا نجد هذه المشكلة، بارزة في بعض جامعات الوطن العربي التي يكون فيها تعاون واضح وتنسيق متبادل مع الجهات المستفيدة من البحث العلمي، وهذا ما يتطلع إليه أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق بغية الإفادة من البحوث العلمية وتطويرها على أكمل وجه.

وأما فيما يتعلق **بسبل تطوير البحث العلمي** لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق فقد بينت نتائج الدراسة أن أبرز سبل تطوير البحث العلمي لديهم هو توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراء البحوث بنسبة عالية جداً بلغت 100%، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بالنسبة ذاتها 100%، وعمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 100% أيضاً (الملحق 10) وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 83% (ديراني، 1997، 831)، وقد يعزى ذلك إلى أن لديهم رغبة صادقة في النهوض بالبحث العلمي إذا ما توافرت الأموال اللازمة لذلك بالإضافة إلى توفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث، وهذا ما أكده أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق بنسبة 95%، وعدّوه السبيل الثاني لتطوير البحث العلمي ووافقهم في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 100%، وعمداء كليات التربية بنسبة 87% (الملحق 10) وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 75.6% (ديراني، 1997، 830) وأوجده (هويت 1974) الذي بين أن هناك علاقة واضحة بين الإنتاج البحثي وزيادة المكافآت المالية. ورأى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن توفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات، وتوفير الخدمات الفنية والأجهزة المساعدة وخدمات الحاسوب، وتبني الجامعة نشر البحوث العلمية في الوقت المناسب من سبل تطوير البحث العلمي لديهم وعدّوها بالمرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبتها 94%، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 100%، وعمداء كليات التربية بنسبة تراوحت ما بين 96% و 100%، ورأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم

التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة تراوحت ما بين 91% و84.9% (ديراني، 1997، 831).

ورأى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن التعاون ما بين الجامعة والجامعات الأخرى، والتعاون ما بين الجامعة والجهات المعنية بالبحث العلمي (كالوزارات والمؤسسات والشركات) يحتلان المرتبة الرابعة في سلم سبل تطوير البحث العلمي لديهم، إذ بلغت النسبة 93%، وقد يعزى ذلك إلى أهمية قيام مثل هذا التعاون بالنسبة لعضو الهيئة التدريسية الذي يفيد من خبرات الآخرين العلمية، ويحسن وضعه المادي من المكافآت المادية التي يتلقاها من الجهات المستفيدة من البحث العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بجامعات القطر بنسبة 85% إلى 88%، وعمداء كليات التربية بنسبة عالية جداً 100% (الملحق 10) وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بالجامعات الأردنية بنسبة 78.8% (ديراني، 1997، 831).

كما يرى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن وضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على مستوى الجامعة والكليات، والإسراع في إجراء تقويم البحوث يحتلان المرتبة الخامسة في سلم سبل تطوير البحث العلمي لديهم، إذ بلغت النسبة 92%، وقد يعزى ذلك إلى معاناة حقيقية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق في ظل غياب الخطط البحثية في الكليات والجامعة، وتأخر واضح في تقويم البحوث العلمية ونشرها، وتتفق هذه النتيجة مع عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 100%، وأعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة تتراوح مابين 88% إلى 87% (الملحق 10)وهذا ما يؤيد بالدعوة إلى الإكثار من المجلات المحكمة بنسبة 87% لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق، و68% لدى أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية في القطر، و91% لدى عمداء كليات التربية في الوطن العربي وتتفق هذه النتيجة مع دعوة أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية إلى الإسراع في إجراءات تقويم البحوث العلمية ونشرها بنسبة 91% وبالمرتبة الأولى في سلم سبل تطوير البحث العلمي (ديراني، 1997، 831).

ويرى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن إكساب عضو الهيئة التدريسية المهارات البحثية الكافية يحتل المرتبة السابعة في سلم سبل تطوير البحث العلمي لديهم، إذ بلغت نسبته 84%، وقد يعزى ذلك إلى الحاجة الملحة لدى أعضاء الهيئة التدريسية لإتقان المهارات البحثية الكفيلة بإنجاز البحوث العلمية على صورتها المثلى، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بالقطر بنسبة 70%، وعمداء كليات التربية بالوطن العربي بنسبة 96% (الملحق 10) وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 75.3% (ديراني، 1997، 831).

ويرى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن الإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من دعم لإجراء البحوث يمثل المرتبة الثامنة في سلم سبل تطوير

البحث العلمي لديهم، إذ بلغت نسبته 80%، وقد يعزى ذلك إلى مدى حاجة أعضاء الهيئة التدريسية إلى ما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من خبرات في ميدان البحث العلمي أولاً ودعم مالي ثانياً، وتتفق هذه النتيجة مع رأي أعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر بنسبة 100%، وعمداء كليات التربية بالوطن العربي بنسبة 96%(الملحق 10) وأعضاء الهيئة التدريسية بكليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بنسبة 84.3% (ديراني، 1997، 831) وهذا مؤشر إيجابي على مصداقية المنظمات العالمية في هذا الخصوص.

ويرى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق أن التعاون بين الزملاء أعضاء الهيئة التدريسية في إجراء بحوث مشتركة يمثل المرتبة الأخيرة في سلم سبل تطوير البحث العلمي لديهم بنسبة 67%، وقد يعزى ذلك إلى تطلع الكثيرين منهم إلى العمل ضمن فريق بحثي مشترك، وهذا متفاوت بحد ذاته بين الكليات العلمية والإنسانية، إذ كانت رغبة أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات العلمية أكبر بكثير مما هي في الكليات الإنسانية وهذا ربما يعود إلى طبيعة البحوث نفسها. وتتفق هذه النتيجة مع رأي عمداء كليات التربية في الوطن العربي بنسبة 91%، وأعضاء الهيئة التدريسية بكليات التربية بجامعات القطر العربي السوري بنسبة 73% (الملحق 10) في حين يرى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية ضرورة تبادل أعضاء الهيئات التدريسية بين الجامعات بنسبة 79%، وإكساب عضو الهيئة التدريسية مهارات بحثية بنسبة 75.3%، وتفريغه في أثناء إعداد البحث العلمي بنسبة 71.6%، وأخيراً تقليل وزن البحوث في معايير الترقية لصفة علمية أعلى بنسبة 70.8% كوسائل تطويرية للبحث العلمي (ديراني، 1997، 831).

رابعاً: مقترحات أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق لتطوير البحث العلمي:

للإجابة عن السؤال الأخير، فيما يأتي بعض مقترحات أعضاء الهيئة التدريسية الإضافية في جامعة دمشق لتطوير البحث العلمي على المستويات كلها:

1- على مستوى كليات الجامعة:

- وضع خطط بحثية على مستوى الكلية عامة والأقسام خاصة.
- تحديث المخابر وتزويدها بالفنيين، وتأمين الأجهزة المناسبة.
- توفير المساعدين الفنيين من ذوي الخبرة في الحاسوب وجمع المعلومات والمتابعة مع الجهات المستفيدة من البحث العلمي.
- تزويد الكليات بالإمكانيات المادية المساعدة للبحث العلمي.
- تفريغ الباحثين للبحث العلمي.

ـ التعويض المادي المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية الذين يقومون ببحوث علمية.

2ً- على مستوى الجامعة:

ـ وضع خطط مركزية ملائمة لكل كلية للنهوض بالبحث العلمي.
ـ زيادة عدد المشاركين في المؤتمرات العلمية وورشات العمل والندوات خارج الجامعة.
ـ تفعيل الاتفاقيات الثقافية للتبادل العلمي مع الجامعات الأخرى.
ـ التنسيق والتعاون والتكامل مع الكليات المختلفة في الجامعة الواحدة.
ـ إيجاد الخطط الملائمة سنوياً لمديرية البحث العلمي في الجامعة.

3ً ـ على مستوى القطر:

ـ التنسيق والتعاون والتكامل بين الجامعات في القطر.
ـ إلزام الوزارات والمؤسسات والجهات المستفيدة من البحث العلمي بالتعاون مع الجامعة في البحث العلمي.

4ً- على مستوى الوطن العربي:

ـ إقامة هيئة عليا للبحث العلمي على المستوى العربي تضم الجامعات العربية.
ـ زيادة عدد الموفدين إلى الأقطار العربية.
ـ عقد المؤتمرات المتخصصة في البحث العلمي على المستوى العربي.
ـ إجراء بحوث مشتركة على المستوى العربي.
ـ تبادل الخبرات بين الجامعات العربية في ميدان البحث العلمي.

5ً- على مستوى العالم:

ـ إجراء بحوث مشتركة مع باحثين في الجامعات العالمية ذات الاختصاصات المتعددة.
ـ زيادة عدد الموفدين للبحث العلمي للبلاد المتقدمة علمياً وتكنولوجياً وتقنياً.
ـ الإفادة من الاتفاقات الثقافية مع الجامعات العالمية.
ـ ربط الجامعة بشبكة المعلومات العالمية، وخاصة مع بنوك المعلومات في الجامعات المتقدمة علمياً.

خامساً: خاتمة البحث وتوصياته:

وأخيراً، لم يعد أمامنا من خيارات، ونحن على أبواب الألفية الثالثة، وقد أصبح العالم كما يقال قرية كونية صغيرة، أو بيتاً إلكترونياً، وأصبحت المعارف تتضاعف كل سنة، وربما أقل من ذلك بكثير، وأصبح بالإمكان تبادل الآراء والخبرات وأحدث المكتشفات والمخترعات بين بني البشر خلال فترة زمنية قصيرة جداً عن طريق شبكات الاتصال الإلكترونية

(كالأنترنيت) مثلاً، والتي ينتظر أن يصل عدد المشتركين فيها إلى أكثر من (400) مليون مشترك في مطلع القرن الجديد.

أجل لم يعد أمامنا من خيارات في عصر التقدم والتكنولوجيا الحديثة، ولابدّ من أن نتسلح بالعلم والمعرفة وأن نتقن لغة البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة، وأن نحافظ على أخلاقنا العربية والقيم الأصيلة، وأن نواجه دعاة العولمة وهيمنة القطب الواحد على العالم، مستفيدين من التجارب العالمية ومن تمازج الثقافات، محافظين على تراث أمتنا العربية وأصالتها، مؤمنين بقدرتها على ريادة العالم من جديد إذا ما أولت البحث العلمي اهتماماً أكبر، وخصصت له الميزانيات الملائمة للنهوض به، وأفادت من خبرات أبناء الأمة وباحثيها الذين يوزعون إبداعاتهم في أنحاء العالم، وخاصة في الدول الأكثر تقدماً، مستفيدين من الإغراءات المادية والمعنوية التي تتيح لهم ممارسة بحوثهم وإبداعاتهم بكل حرية.

لقد آن الأوان كي تعيد أمتنا العربية حساباتها، وتفيد من رصيدها النقدي الكبير، ومن مواردها الهائلة، ومن تقانات الحضارة الجديدة، ومن خبرات أبنائها الموجودين في الوطن العربي أو المغتربين عنه عن طريق تشجيعهم على الهجرة المعاكسة إلى الوطن وتقديم أفضل ما لديهم للنهوض بمجتمعهم وعلى جميع الأصعدة، وتولي البحث العلمي كل ما يستحقه من رعاية واهتمام.

وبناء على نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

- ◊ إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي على المستوى الجامعي، تتولى رسم استراتيجيات البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في مختلف الكليات الإنسانية والعلمية التابعة لها.
- ◊ توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، وتخصيص ميزانية خاصة بالبحث العلمي بالجامعات تكون قادرة على مواكبة المستجدات البحثية.
- ◊ تخصيص الباحثين بمكافآت مادية تناسب جهودهم البحثية، وتعزز نشاطهم، وتشجعهم على مواصلة البحث العلمي.
- ◊ إنشاء مراكز بحثية على المستوى الجامعي وربطها بشبكات الاتصالات الإلكترونية (كالأنترنيت) وبالمراكز البحثية العربية والعالمية (العمر، 1999، 83).
- ◊ زيادة عدد الموفدين سنوياً لمواصلة البحث العلمي في البلدان المتقدمة علمياً، بحيث يتمكن كل عضو هيئة تدريسية من الإيفاد أكثر من مرة طوال حياته الجامعية.
- ◊ تكوين الباحثين وتنمية قدراتهم (عدس،2000) وتعزيز المهارات البحثية لدى الباحثين، وذلك بتبادل الخبرات، وزيادة المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل.
- ◊ تعزيز التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من البحث العلمي (كالوزارات والمؤسسات والشركات والقطاع الخاص).

- ◊ الإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية والعربية والمحلية من دعم لإجراء البحوث العلمية.
- ◊ تشجيع البحوث التخصصية المشتركة بين أعضاء الهيئة التدريسية، وتكوين فرق عمل بحثية في الجامعة الواحدة والجامعات الأخرى المحلية والعربية والعالمية.
- ◊ توحيد المصطلحات العلمية بالتعاون مع المنظمات والجامعات والهيئات ذات العلاقة في الوطن العربي.
- ◊ تطوير نشر البحوث والدراسات والإكثار من المجلات المحكمة، ووضعها على شبكة الأنترنيت.(سعد ، القلا ،2000)
- ◊ دعم البحث العلمي من أصحاب القرار.
- ◊ تأسيس شبكة معلومات عربية متخصصة بالبحوث العلمية التخصصية تكون في خدمة الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية في الوطن العربي وربطها بشبكة المعلومات الدولية الأنترنيت (الديواني، 1998، 15).
- ◊ إيجاد السبل الكفيلة للحد من هجرة الكفاءة العلمية العربية، والعمل على اجتذاب المهاجرة منها للنهوض بالبحث العلمي على وجهه الأمثل.
- ◊ إحداث هيئة عليا للبحث العلمي على المستويين القطري والعربي، تقوم بتحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجات المجتمع، وبما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة، ووضع الخطط اللازمة لتذليل الصعوبات، وإقرار الموازنات اللازمة لتطوير البحث العلمي وتفعيله، ودفع الباحثين لإنجاز بحوثهم وتوظيفها نحو خدمة المجتمع وتقدمه. (التل، 1998، 7).
- ◊ إجراء بحوث متممة لهذا البحث تشمل جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية.
- ◊ إجراء دراسات مقارنة بين الجامعات السورية وجامعات عربية وعالمية في ميدان البحث العلمي وسبل تطويره.

المـراجـــع

المراجع باللغة العربية:

1- بن فاطمة، محمد (2000)، **التنسيق والتكامل التنظيمي والفني في مجالات البحث التربوي على المستويين القطري والقومي**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس، 6-10 مارس 2000.

2- أبو حسان، زيدون، النبهان، موسى (1996)، **البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية للمستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 212، 1996.

3- بشير، حسين (2000) **تصميم خارطة بحثية مستقبلية للبحث التربوي في الوطن العربي**، ورشة عمل حول تطوير البحث العلمي التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10 مارس 2000.

4- البيلي، محمد (1989) **واقع البحث التربوي ومعوقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ورقة مقدمة لندوة البحث التربوي المنعقدة في جامعة الإمارات بالتعاون مع منظمة اليونسكو، تشرين الثاني 1989.

5- التل، شادية (1998)، **البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع**، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين، 13-15 ديسمبر 1998.

6- ديراني، محمد عبد (1997)، **البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره**، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي المنعقد في كلية التربية بجامعة دمشق في الفترة 11-1997/5/13.

7- الديواني، سعد عبد الحسين (1998)، **آفاق تطوير البحث العلمي الهندسي التطبيقي في الجامعات العربية**، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في العين 13-15 ديسمبر 1998.

8- الربيحات، صبري (1999)، **معوقات البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي**، ندوة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وزارة التعليم العالي سورية 5-1999/12/6.

9- رحال، علي (1997)، **البحث العلمي، دوره وتوظيفه في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة بناة الأجيال، السنة السادسة، العدد الرابع والعشرون، تشرين الأول 1997.

10ـ ريشة، حسان (2000)، **واقع وآفاق البحث العلمي في سورية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية المنعقدة في المركز الثقافي بالمزة دمشق، 2000/2/15.

11ـ سركيس، فيروز (2000)، **العلاقة بين نتائج البحث التربوي وقرارات التنفيذ**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10مارس 2000.

12ـ سعد، علي، القلا، فخر الدين (2000)، **واقع البحث التربوي ومؤسساته في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10مارس 2000.

13ـ طعيمة، رشدي أحمد (1998)، **الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف والتدريس**، دار الفكر العربي، القاهرة.

14ـ طناش، سلامة (1995)، **البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، الأهداف والحوافز والرضا والمشكلات**، مجلة بحوث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، منشورات جامعة اليرموك ـ الأردن.

15ـ العابد، عبد الله (2000)، **توفير المعلومات وتبادلها بين مؤسسات البحث التربوي**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10مارس 2000.

16ـ عاقل، فاخر (1997)، **البحث العلمي ومقوماته في القطر العربي السوري**، مجلة بناة الأجيال السنة السادسة، العدد 24، تشرين الأول 1997.

17ـ العبد الله، مصطفى، (1997)، **تطوير البحث العلمي ومؤسساته في الجمهورية العربية السورية**، مجلة بناة الأجيال، السنة السادسة، العدد (24)، تشرين الأول، (1997).

18ـ عدس، عبد الرحمن (2000)، **تكوين الباحثين وتنمية قدراتهم**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10مارس 2000.

19ـ العمر، بدر عمر، (1999)، **الأنترنيت التربوي، التقنية الحديثة والمدرسون**، مجلة الطفولة العربية، الكويت، نيسان 1999.

20ـ غنيمة، محمد متولي (2000)، **أساسيات تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي**، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6-10مارس 2000.

21ـ فلوح، فايز (2000)، **البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم**، نشرة جامعة دمشق، العدد (67) كانون الثاني 2000.

22ـ كمال، عبد العزيز عبد الرحمن، أحمد، شكري سيد (1995)، **مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي**، دراسة تحليلية مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد (12).

23ـ كنعان، أحمد، (1998)، **البحث العلمي في كليات التربية ووسائل تطويره**، دراسة ميدانية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية بالجامعات السورية، ولدى عمداء كليات التربية في الوطن العربي، جامعة دمشق، كلية التربية.

24ـ كيلاني، عبد الله زيد (1994)، **أساسيات البحث التربوي**، الأونروا، اليونسكو، فرع عمان، تشرين الثاني.

25ـ محسن، عبد (1989)، **واقع البحث التربوي في دولة البحرين ومعوقاته**، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث التربوي المنعقدة في جامعة الإمارات بالتعاون مع منظمة اليونسكو، تشرين الثاني، 1989.

26ـ مرسي، محمد عبد العليم (1984)، **معومات البحث العلمي**، مجلة رسالة الخليج العربي، الرياض، العدد (12) السنة الرابعة، 1984.

المراجع الأجنبية:

1 - Hoyt, D.P. (1974). "Interrelationships Among Instructional Effectiveness, Publication Record, and Monetary Reward". Research in Higher Education. Vol. 2, pp. 81-88.

2 - Kogan, M. (Editor) (1989). Evaluation Higher Education. Jassica Kngsley Publishers Ltd. P. 167.

3 - Ladd, E. C., Jr (1979). "The Work Experience of American College Professors: Some Data and an Argumen" Current Issues in Higher Education. Washington, D. C. American Association for Higher Education.

4 - R & D Systems in the Arab States, Report Prepared for UNESCO, Cairo Office, 1992.

5 - Reskin, B., F. (1979) "Academic Sponsorship and Scientists' Careers". Sociology of Education. Vol. 52. pp. 1290146.

6 - Stecklein, J., Willie, R., and Lorenz. G. (1983) The Minnesota College Teacher Study. Minneapolis: University of Minnesota teacher Center.

7 - Stratup. R. (1985) "The Changing Prospective of Academic Research, 1973-1983". Studies in Higher Education. Vol. 10. pp.

8 - Wilke, P. K.; Gmelch, W. H.: and Lovrich. N.P (1984): "Sources of Stress in Academe: Research in Higher Education. Vol. 20, pp. 477-490.

9 - Wood, F. (1990) "Factors Influencing Research Performance of University Academic Staff" Higher Education. Vol. 19. pp. 81-100.

10 - UNESCO, (1995) Research and Development systems in the Arab states Development of service and Technology Indicator, Prepared UNESCO by SUBHI AL KACEM, UNESCO, Cairo, Office.

11 - UNESCO, (1997), World Educational Report.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2000/9/5.